الأمم المتحدة

A/70/775–S/2016/218*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 March 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٢١٠ (٢٠١٥) اللذين طُلب إليَّ فيهما أن أقدم تقريرا كل ثلاثة أشهر عن التطورات المستجدة في أفغانستان.

٢ - ويعرض التقرير ما استجد على صعيد أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/70/601-S/2015/942)، بما في ذلك الجهود الهامة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان. ويقدم التقرير أيضا موجزا عن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان. ويحتوي المرفق على تقييم للتقدم المحرز نحو استيفاء النقاط المرجعية والمؤشرات منذ صدور تقريري المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥ (A/69/801-S/2015/151)، وذلك تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١١ آذار/مارس ٢٠١٦.

110316 110316 16-03199 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - التطورات ذات الصلة

٣ - أدى تدهور الوضع الأمني وتعالي أصوات المعارضة السياسية إلى زيادة الضغوط على حكومة أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم مما اتخذ من خطوات للتوصل إلى عملية سلام محتملة. واكتسبت جهود السلام التي تبذلها الحكومة زخما إقليميا عن طريق فريق التنسيق الرباعي المعني بعملية السلام والمصالحة الأفغانية، بيد أن التزام حركة طالبان بعملية سلام محتملة لا يزال موضع شك. وقد قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي توصيات بشأن عملية إصلاح الانتخابات، لكن تنفيذ التوصيات قد تأخر، حتى بعد أن أدى الإعلان عن إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى تجدد طلبات الإصلاح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ازدادت الحالة الأمنية تقلبا، كما تزايدت شدة النزاع واتسع نطاقه ليؤدي ذلك إلى ارتفاع عدد الإصابات وتزايد عدد النازحين في صفوف المدنيين الأفغان. ولا تزال قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية تواجه تحديات كبيرة تحول دون تصديها بفعالية للتهديدات التي تشكلها مجموعات المتمردين في جميع أنحاء البلد. وقد اتخذت حكومة أفغانستان خطوات للمضي قدما في جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي في سياق التباطؤ المستمر الذي يشهده النمو الاقتصادي وتواصل الهجرة، وبدأت الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري للتنمية في بروكسل.

ألف - التطورات السياسية

٤ - منذ صدور تقريري السابق، بذلت حكومة أفغانستان جهودا لتنشيط عملية السلام. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفقت أفغانستان مع الصين وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية على صيغة رباعية لمحادثات السلام. واجتمع فريق التنسيق الرباعي بشأن عملية السلام والمصالحة في أفغانستان في ١١ و ١٨ كانون الثاني/يناير و ٦ و ٢٣ شباط/فبراير، مرتين في إسلام أباد ومرتين في كابل. وفي الاجتماع المعقود في ٦ شباط/فبراير، اعتمدت الدول الأعضاء في فريق التنسيق الرباعي خارطة طريق تبين الخطوات الواجب اتباعها للتقدم نحو عملية السلام. وفي الاجتماع المعقود في ٢٣ شباط/فبراير، دعت الدول الأعضاء في فريق التنسيق الرباعي حركة طالبان والجماعات الأخرى إلى المشاركة في الجولة الأولى من محادثات السلام المباشرة مع الحكومة المزمع عقدها في الأسبوع الأول من آذار/مارس ٢٠١٦. وعرضت باكستان استضافة هذه الجولة من المحادثات. وعلاوة على ذلك، اتفقت أفغانستان وباكستان على تشكيل فريق عامل لتعزيز التعاون بين علماء الدين في البلدين سعيا لإنهاء العنف. وفي غضون ذلك، نظم مؤتمر بوغواش للعلم والشؤون العالمية حوارا في سياق ”المسار

الثاني``، بمدينة الدوحة، في ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير، وشارك فيه سياسيون أفغانيون بصفتهم الشخصية وممثلون لحركة طالبان. وأعرب الرئيس الأفغاني، أشرف غني، عن معارضته للجهود المبذولة على المسار الثاني من أجل تيسير الحوار خارج العملية الرسمية. وقد أفادت الأمانة المشتركة للبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج أن ما مجموعه ٤٦٢ ١ فردا قد التحقوا بالبرنامج في عام ٢٠١٥، مقارنة بما مجموعه ٧١٦ ١ فردا في عام ٢٠١٤.

٥ - وتزايد ورود تقارير عن انقسامات داخل حركة طالبان. ففي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أشارت تقارير غير مؤكدة إلى أن الملا منصور قد جرح أو قتل بالقرب من كويتا في باكستان نتيجة الاقتتالات الداخلية. وقد نفت حركة طالبان وفاته وبثّت في ٥ كانون الأول/ديسمبر تسجيلا صوتيا لشخص زعم أنه الملا منصور. وفي نفس الوقت، أفادت تقارير عن مقتل العشرات من حركة طالبان في الاشتباكات التي دارت في مقاطعة شندند بولاية هرات بين قائدين محليين يتبع أحدهما للملا منصور والآخر للملا محمد رسول أدخوند، وهو زعيم فصيل معارض لزعامة الملا منصور.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى استمرار التوترات داخل الحكومة إلى إبطاء التقدم بشأن التعيينات في المناصب الرئيسية، بما في ذلك المناصب الأساسية لتحقيق جدول الأعمال الإصلاحي الذي وضعته الحكومة، والتصدي للتحديات في مجالات مثل الأمن وسيادة القانون والحوكمة. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، عُين مسعود أندار ابي مديرا بالنيابة للمديرية الوطنية للأمن، بعد استقالة سلفه، رحمة الله نبيل، الذي عزا استقالته إلى اختلاف في وجهات النظر بشأن اتصالات الرئيس غني بباكستان. وفي ٢١ شباط/فبراير، عينت الحكومة بير سيد غيلاني رئيسا جديدا للمجلس الأعلى للسلام. وفي ٢٤ شباط/فبراير، عينت الحكومة محمد فريد حميدي في منصب المدعي العام وتاج محمد جاهد وزيرا للداخلية. ولا يزال منصبا وزير الدفاع ومدير المديرية الوطنية للأمن مشغولين بالنيابة. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أقر مجلس النواب في الجمعية الوطنية مرشح الرئيس، عبد الحسيب أحدي، لشغل المقعد التاسع في المجلس الأعلى للمحكمة العليا الذي كان لا يزال شاغرا. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، أقيل نائب الحاكم في كل من ولاية غزني وولاية هلمند بسبب انتقادهما العلني للحكومة. وفي ٩ شباط/فبراير، عين الرئيس غني حاكما جديدا لولاية قندز. ولا يزال منصب الحاكم في ولايتين من أصل ٣٤ ولاية مشغولا بالنيابة، وقد انخفض عدد حاكمات الولايات من اثنتين إلى واحدة فقط بعد تعيين حاكمة ولاية غور نائبة لحاكم ولاية كابل.

٧ - وتزايد التنازع في الساحة السياسية بعد تشكيل جماعات سياسية معارضة، وهو اتجاه لا يزال مستمرا منذ الفترة المشمولة بالتقرير الماضي. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أعلن مرشح الرئاسة السابق، عبد الرسول سياف، عن تشكيل حزب مجلس الحماية والاستقرار في أفغانستان الذي يضم في صفوفه أغلبية من قادة المجاهدين السابقين وشخصيات في حكومة الرئيس السابق حامد كرزاي. ودعت المجموعة إلى التنفيذ السريع لاتفاق ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن إنشاء حكومة وحدة وطنية، وبخاصة إجراء انتخابات برلمانية وانتخابات للمجالس المحلية وتكوين مجلس دستوري للويه جركه. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أعلن وزير المالية السابق أنوار الحق أحدي عن تشكيل حزب الجبهة الوطنية الجديدة الذي يضم في عضويته شخصيات من حزب أفغان ملت، وهو واحد من أقدم الأحزاب السياسية في أفغانستان. وطالب الحزب بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة تترافق بانتخابات برلمانية وانتخابات للمجالس المحلية، كما شكك في دستورية بعض المناصب المنشأة في إطار حكومة الوحدة الوطنية، بما في ذلك منصبا الرئيس التنفيذي والممثل الخاص المعني بالإصلاحات والحكم الرشيد الذي منحه الرئيس مركز نائب للرئيس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وعلى الرغم من اختلاف البرامج، فإن معظم الجماعات المعارضة تفسر اتفاق ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ على أنه ينص على أن فترة ولاية حكومة الوحدة الوطنية تنقضي بعد سنتين، ويجب أن تحل محلها حكومة جديدة، إما من خلال إجراء انتخابات رئاسية مبكرة أو بأن يعيد مجلس لويه جركه النظر في هيكل الحكومة.

٨ - وردا على نداءات مجموعات المعارضة والجمعية الوطنية لاتخاذ قرارات بشأن الجدول الزمني للانتخابات، أعلن الرئيس غني، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أن الحكومة تعتزم إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية المؤجلة في منتصف عام ٢٠١٦ أو في أواخره. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أعلنت اللجنة الانتخابية الأفغانية المستقلة يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موعدا للانتخابات. وقوبل الإعلان بانتقادات شبه جماعية من الجماعات السياسية المعارضة وأفرقة المراقبين ومكتب الرئيس التنفيذي الذي صرح المتحدث باسمه أن اللجنة الحالية لا تتمتع بأي شرعية، وأن الإصلاحات شرط مسبق لإجراء الانتخابات، وأن الانتخابات يجب أن تديرها لجنة انتخابية مستقلة جديدة.

٩ - وعلى الرغم من الخطوات المتخذة للتوصية بإجراء إصلاحات انتخابية، فإن تنفيذها قد تأخر. وقد قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي توصياتها النهائية إلى الحكومة في أواخر كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك مقترحات للحد من تزوير الانتخابات، ولإصلاح الهيئات الانتخابية، وتحسين آلية تسوية المنازعات وعملية تسجيل الناخبين،

وخفض التكاليف، وتعديل دستور عام ٢٠٠٤، فضلا عن خيارين لنظام انتخابي مختلف. ورحبت الحكومة بالتوصيات، وأتمت اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٠ - وفي ٢١ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، رفض مجلس النواب في الجمعية الوطنية مرسومين للرئيس غاني يسن بموجبهما عددا من توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، ولا سيما التوصيات المتعلقة بقانون الانتخابات والقانون المتعلق بهيكل اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة وواجباتهما وسلطاتهما. ورفض مجلس الشيوخ بدوره المرسوم المتعلق بقانون الهياكل. ونتيجة لذلك، فإن الأساس القانوني للجنة الاختيار المكلفة بتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة أصبح موضع شك، مما حدا بها إلى التوقف عن العمل. وفي ١٠ شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء على تعديلات جديدة على قانون الهياكل، مما سيتيح للجنة الاختيار متابعة أعمالها. وواصلت الأمم المتحدة تقديم المشورة والمساعدة التقنية بشأن الإصلاحات الانتخابية.

١١ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، مدد الرئيس غني فترة خدمة ٣٤ عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أقر مجلس النواب في الجمعية الوطنية الميزانية الوطنية للسنة المالية ١٣٩٥ (٢٠١٦)، بعد أن كان قد رفض صيغة سابقة لها. وعزا رفضه إلى افتقارها إلى مشاريع إنمائية جديدة، وإلى عدم التوازن في مخصصات الولايات، وعدم تخصيص ميزانية للانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها. وبدأت الجمعية عطلتها الشتوية في ٢١ كانون الثاني/يناير، ومن المقرر أن تستأنف عملها في ٥ آذار/مارس. وأدت العطلة إلى تأخر المداولات في مجلس النواب بشأن التعديلات التي اقترحها الرئيس على قانون الوزراء بالنيابة والتي تمنح الرئيس سلطة الإبقاء على مناصب وزير الدفاع ووزير الداخلية ومدير المديرية الوطنية للأمن مشغولة بالنيابة إلى أجل غير مسمى.

باء - الأمن

١٢ - استمر تدهور الحالة الأمنية في عام ٢٠١٥. وسجلت الأمم المتحدة ٢٢ ٦٣٤ حادثة أمنية، مما يمثل زيادة بنسبة ٣ في المائة عن عام ٢٠١٤ وثاني أعلى عدد للحوادث الأمنية منذ عام ٢٠٠١. ومنذ صدور تقريري السابق، اشتد القتال في ولايتي هلمند وبغلان، ولا تزال الحالة متقلبة في ولاية قندز.

١٣ - وسُجلت نسبة ٧٠ في المائة من الحوادث الأمنية التي شهدها عام ٢٠١٥ في المناطق الجنوبية والشرقية والجنوبية الشرقية. وكانت ولايات غزني وهلمند وقندهار وكنر وننكرهار هي أكثر الولايات اضطرابا فسجلت فيها نسبة ٤٩ في المائة من جميع الحوادث الأمنية. واستأثرت الاشتباكات المسلحة والأجهزة المتفجرة المرتجلة بنسبة ٧٩ في المائة من مجموع الحوادث، أي بزيادة قدرها ٣ في المائة عن عام ٢٠١٤، مما يعكس ارتفاعا عاما في مستوى أنشطة المتمردين خلال السنة. وعلى الرغم من إعلان حركة طالبان ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ تاريخا لبداية الهجوم الربيعي، لم يظهر أي تغير واضح في نمط الحوادث خلال فصل الربيع، على عكس السنوات السابقة، أو خلال عام ٢٠١٥ الذي ظل القتال فيه مستمرا بلا هوادة.

١٤ - ووسعت حركة طالبان المناطق الواقعة تحت سيطرتها في عام ٢٠١٥ فاستولت مؤقتا على ٢٤ مركزا للمقاطعات (في ولايات بدخشان وبغلان وفارياب وجوزجان وقندز وسربل وتخار)، وفي الغرب (في ولايتي بادغيس وفراه)، وفي الشرق (ولاية نورستان)، وفي الجنوب (في ولايتي هلمند وقندهار)، كما استولت لفترة قصيرة على عاصمة ولاية قندز. ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠١٤ الذي استولت حركة طالبان خلاله على ثلاثة مراكز فقط. وبالرغم من أن القوات الموالية للحكومة استعادت أغلبية مراكز المقاطعات بسرعة، فإن العديد منها بقيت تحت سيطرة طالبان لأسابيع عدة، بما فيها المراكز الواقعة في ولايات فارياب وهلمند وقندز وتخار وسربل. ولم تؤد التوترات الناجمة عن تولي الملا منصور قيادة حركة طالبان بعد وفاة الملا عمر إلى أي تباطؤ في المبادرات التي اتخذتها حركة التمرد ضد الحكومة.

١٥ - وتشير التقارير إلى زيادة كبيرة في الخسائر البشرية التي منيت بها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في عام ٢٠١٥، وهي السنة الأولى التي واجهت فيها تلك القوات العناصر المناوئة للحكومة بمساعدة عسكرية دولية محدودة للغاية. وثمة أوجه قصور جسيمة لا تزال تحد من قدرة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على التصدي بفعالية للخطر الذي تشكله العناصر المناوئة للحكومة، بما في ذلك عدم كفاية الأعداد الموظفة وارتفاع معدلات الاستنزاف، والقصور في اللوجستيات والتخطيط وفي الدعم الجوي والتنسيق. ويطرح عدم كفاية الأعداد الموظفة وارتفاع معدلات الاستنزاف صعوبات كبيرة تهدد استدامة قوات الدفاع والأمن الوطنية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بلغ عدد قوات الجيش الوطني الأفغاني ٨٨ في المائة وبلغ عدد عناصر الشرطة الوطنية الأفغانية ٧٧ في المائة من المستويات المسقطة لشهر آب/أغسطس ٢٠١٦. وبالنظر إلى المعدل الحالي، لا يمكن

للتوظيف أن يعوض النقص الناتج عن التغيب عن الخدمة والخسائر البشرية، لا سيما في صفوف الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير استمرت أنشطة طالبان بوتيرة عالية، ولا سيما في ولاية هلمند. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ركزت حركة طالبان جهودها على السعي للاستيلاء على أجزاء من الولاية ذات أهمية استراتيجية، بما في ذلك مقاطعات كرمسير وخانشين ومارجة وسنكين وواشير التي ستؤدي السيطرة عليها إلى تسهيل الوصول إلى الطرق المستخدمة لتهريب الأفيون والإمداد بالأسلحة. وعقب ورود تقارير عن عدم كفاية القيادة وانخفاض المعنويات وانتشار الفرار من الخدمة على نطاق واسع في صفوف قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، بذلت الحكومة جهودا لإعادة بناء وحدات الجيش الوطني الأفغاني في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد نشر عدد محدود من الأفراد العسكريين الدوليين في ولاية هلمند بهدف دعم الجهود التي تبذلها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية للحيلولة دون استيلاء حركة طالبان على عاصمة الولاية لكشر كاه. وفي النصف الثاني من شباط/فبراير، انسحبت قوات الدفاع والأمن بصورة مؤقتة من مقاطعتي موسى قلعة ونوزاد بغية تعزيز قوات الأمن في مناطق أخرى ذات أولوية في ولاية هلمند. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، عين الرئيس غني عبد الجبار كهرمان، وهو أحد الأعضاء الممثلين لولاية هلمند في مجلس النواب بالجمعية الوطنية، ممثلا خاصا مكلفا بتنسيق عمليات قوات الدفاع والأمن في هلمند.

١٧ - واضطلعت قوات الدفاع والأمن بعمليات إزالة الألغام في ولايات بغلان وقندز وننكرهار. وعلى الرغم من هذه العمليات، ظلت الحالة الأمنية متقلبة في المنطقة الشمالية الشرقية، ولا سيما في منطقة قندز حيث حافظت العناصر المناوئة للحكومة على وجود لها بالقرب من مدينة قندز. وفي ١٦ شباط/فبراير تعرضت إحدى طائرات الأمم المتحدة لإطلاق نيران خلال اقترابها من مطار قندز وأصيبت بأضرار طفيفة. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، بدأت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية عمليات عسكرية في مقاطعات دهنة غوري وبل خمري وبغلان جديد التابعة لولاية بغلان، إثر ادعاءات بأن حركة طالبان خرقت وقفا لإطلاق للنار اتفق عليه محليا بين الزعماء المحليين والحكومة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتواصل ورود تقارير إلى الأمم المتحدة تشير إلى تكوين المزيد من جماعات الميليشيات الموالية للحكومة، ولا سيما في المنطقة الشرقية. وشدد كبار الشخصيات السياسية في كابول وعلى الصعيد المحلي الضغوط على الحكومة لكي توافق على مقترحاتهم بحشد وتسليح مجموعات من الميليشيات المحلية لدعم قوات الدفاع والأمن الوطنية.

١٨ - وبالإضافة إلى النزاع بين القوات الحكومية والعناصر المناوئة للحكومة، وقعت أحداث عنف أيضا بين الجماعات المسلحة الأخرى الموجودة في الأراضي الأفغانية، بما في ذلك الحركة الإسلامية لأوزبكستان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان. وتتكون الجماعة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ولاية خراسان من أعضاء سابقين في حركة طالبان أساسا، لكن وجودها لا يزال مقصورا على مقاطعات أجين ودر بابا وشير هار في ولاية ننكرهار. وقد أدت العمليات التي قامت بها قوات الدفاع والأمن الوطنية بدعم جوي عسكري دولي، وكذلك الهجمات التي شنتها حركة طالبان، إلى تمركز جماعة خراسان في مناطق نائية على مقربة من الحدود مع باكستان.

١٩ - وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، سجلت الأمم المتحدة ما مجموعه ٤ ٠١٤ حادثة أمنية في جميع أنحاء البلد. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٨,٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بيد أن من الملاحظ أن شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من عام ٢٠١٥ سجلا أعلى مجموع للحوادث مقارنة بنفس الفترة منذ عام ٢٠٠١. وتمشيا مع الاتجاهات السابقة، شكلت الاشتباكات المسلحة الجزء الأكبر من الحوادث الأمنية إذ بلغت نسبتها ٥٧,٤ في المائة، تلتها الأجهزة المتفجرة المرتجلة بنسبة ١٩,٢ في المائة. وتواصلت عمليات الاغتيال بوتيرة مرتفعة. ففي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، سجلت ١٥٤ عملية اغتيال، منها محاولات فاشلة، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٢٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أبلغ عن ٢٠ عملية انتحارية قابلتها ٣٠ عملية انتحارية في الفترة نفسها من عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ما مجموعه ١٢ حادثا أمنيا استهدفت الأمم المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر، وشملت ثلاث حالات تهديد، وحادثة واحدة استخدمت فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وثمانية حوادث جنائية، وطالت هذه الحوادث الموظفين الوطنيين بصفة خاصة. وفي ٣ شباط/فبراير، فُجرت عبوة ناسفة مرتجلة أثناء مرور قافلة للأمم المتحدة في مقاطعة بهسود بولاية ننكرهار، مما أسفر عن إصابة اثنين من الموظفين الوطنيين الأفغانيين العاملين في مكتب الحماية الدبلوماسية.

جيم - التعاون الإقليمي

٢١ - سعت أفغانستان وباكستان إلى تعزيز العلاقات فيما بينهما. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، شارك الرئيس غني ورئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف في افتتاح المؤتمر الوزاري

الخامس لقلب آسيا في إسلام أباد الذي شهد مشاركة رفيعة المستوى من بلدان المنطقة. وفي الإعلان الصادر عن المؤتمر، ركزت البلدان المشاركة على مواجهة التهديدات الأمنية وتشجيع الربط الاقتصادي وتعزيز تدابير بناء الثقة، وحثت حركة طالبان وجماعات المعارضة المسلحة على الدخول في محادثات سلام مع حكومة أفغانستان، ودعت إلى اتباع نهج تعاوني في مجالي الأمن ومكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي. ووافقت الهند على المشاركة في رئاسة المؤتمر في عام ٢٠١٦. وفي إسلام أباد، التزمت أفغانستان وباكستان بزيادة التعاون فيما بينهما في مجالات أمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب. وأعقب ذلك زيارات متبادلة قام بها كل من رئيس أركان الجيش الباكستاني رحيل شريف، ومدير الأمن الوطني الأفغاني بالنيابة مسعود أندار ابي، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر و ٥ شباط/فبراير، إلى كابول وإسلام آباد. واتفق الطرفان على إقامة خط اتصال عسكري مباشر، وأجريا مناقشات إضافية بشأن تبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب.

٢٢ - وواصلت أفغانستان اتصالاتها مع بلدان المنطقة. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قام ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند، بزيارة إلى كابل وشارك الرئيس غني في تدشين المبنى الجديد للجمعية الوطنية، كما ناقش معه مسألة توسيع نطاق الربط الإقليمي. والتقى الرئيس التنفيذي لأفغانستان، عبد الله عبد الله بدوره رئيس الوزراء مودي أثناء زيارته الهند في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير. وفي الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الثاني/يناير، قام الرئيس التنفيذي عبد الله بزيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية التقى خلالها المرشد الأعلى علي خامنئي والرئيس حسن روحاني، كما قام برحلة إلى ميناء جابهار. وفي الإعلان المشترك، التزمت أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) بزيادة الربط فيما بينهما مع التركيز على خطوط السكة الحديدية التي تربط بين خاف وهرات وممر العبور الثلاثي المزمع إنشاؤه بين أفغانستان وإيران والهند. وفي نفس الإعلان، أعادت طهران تأكيد دعمها لعملية سلام يقودها الأفغانيون، وضرورة تسريع التقدم نحو إبرام اتفاق تعاون ثنائي، وإنشاء فريق عمل مشترك لتدارس مسألة المياه العابرة للحدود المتمثلة في نهر هري رود. وفي ٣ شباط/فبراير، شاركت أفغانستان في الاجتماع السابع عشر لفريق الاتصال الدولي بشأن أفغانستان الذي عقد في برلين وتركزت أعماله على الحالة الأمنية والحاجة إلى كفالة استدامة الدعم الدولي واستمراريته.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت أفغانستان وسائر بلدان المنطقة الإعراب عن التزامها بتحقيق الربط فيما بينها في مجالات التجارة والنقل والطاقة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، استضافت تركمانستان احتفالا لوضع حجر الأساس لمشروع خط الأنابيب

بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، وحضر الحفل الرئيس غني. وقام الرئيس بزيارة إلى أذربيجان في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر وإلى تركيا في ٢٣ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر للمشاركة في مناقشات بشأن طرق النقل التي تربط أفغانستان بأوروبا والتعاون الاقتصادي الثنائي. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، بدأت في باكستان أعمال تشييد الطريق الغربية للممر الاقتصادي بين الصين وباكستان التي ستربط مدينة قندهار الأفغانية بالبحر. وفي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، حضر الرئيس التنفيذي عبد الله اجتماع مجلس رؤساء الحكومات في منظمة شانغهاي للتعاون الذي عقد في جينغجو، الصين، وجرى خلاله بحث لمسألة زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتدابير مكافحة الإرهاب. وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن الجماعي في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر في موسكو، روسيا، اعتمدت الدول الأعضاء إعلانا أشير فيه إلى ''تزايد التهديد الإرهابي'' من أفغانستان. وشدد الاتحاد الروسي على ضرورة تعزيز التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي وأفغانستان، مرددا بذلك دعوات أفغانستان إلى المزيد من التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أعلنت طاجيكستان رسميا تعليق الخدمات القنصلية في مدينتي قندز وفايز أباد بسبب شواغل أمنية.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٤ - في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقريرها السنوي لعام ٢٠١٥ عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدائرة في أفغانستان. وقد وثق التقرير وقوع خسائر في صفوف المدنيين يبلغ عددها ٠٠٢ ١١ شخصا (٥٤٥ ٣ قتيلا و ٤٥٧ ٧ جريحا) في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهو أكبر عدد للخسائر البشرية المسجلة منذ عام ٢٠٠٩. وعزت البعثة ٦٢ في المائة من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين إلى العناصر المناوئة للحكومة و ١٧ في المائة منها إلى القوات الموالية للحكومة (١٤ في المائة لقوات الدفاع والأمن الوطنية و ٢ في المائة للقوات العسكرية الدولية و ١ في المائة للجماعات المسلحة الموالية للحكومة). ووثّقت البعثة الغارة الجوية العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر على مستشفى لمنظمة أطباء بلا حدود في مدينة قندز، وتسببت في خسائر بشرية بلغ عددها ٨٥ شخصا (٤٢ قتيلا و ٤٣ جريحا)، بما في ذلك ٤٩ موظفا طبيا. ونجم ١٧ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين عن تبادل إطلاق النار بين العناصر المناوئة للحكومة وقوات الدفاع والأمن الوطنية دون أن يتسنى تحديد الطرف الذي تسبب بها. ونجم ٤ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين عن متفجرات من مخلفات الحرب.

وظلت الاشتباكات البرية بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين التي بلغ عددها ٤ ١٣٧ إصابة (١ ١١٦ قتيلا و ٣ ٠٢١ جريحا)، تلتها الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية وعمليات الاغتيال الموجهة والمتعمدة.

٢٥ - ووقعت سلسلة من الهجمات الكبرى، استهدفت المدنيين أساسا، في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ففي هجوم وقع يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر في مطار قندهار، استهدفت حركة طالبان عمدا مناطق مدنية، مما أسفر عن مقتل ٣٨ مدنيا، من بينهم أربعة أطفال، وإصابة ١٩ آخرين بجروح. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أدى هجوم بالقرب من السفارة الإسبانية في كابل إلى مقتل ثلاثة مدنيين وجرح ثمانية آخرين. وفي ١ كانون الثاني/يناير، شنت حركة طالبان هجوما مركّبا على مطعم في كابل، مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين وإصابة ١٨ آخرين بجروح، منهم خمس نساء وأربعة أطفال. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، نفذت عناصر مناوئة للحكومة هجوما على القنصلية الهندية في مدينة مزار الشريف، بولاية بلخ، مما أسفر عن إصابة ثلاثة مدنيين بجروح. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، فجر مهاجم انتحاري من حركة طالبان شاحنة مليئة بالمتفجرات استهدفت معسكرا دوليا يقع بالقرب من منطقة سكنية في كابل. وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة مدنيين وجرح ٣٨، منهم تسعة أطفال وسبع نساء وأربعة من موظفي الأمم المتحدة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية بولاية خراسان مسؤوليته عن هجوم مركّب ضد القنصلية الباكستانية في مدينة جلال أباد، بولاية ننكرهار، أدى إلى مقتل ستة مدنيين وجرح ١٠ آخرين. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، فجّر انتحاري متفجرات في تجمع لشيوخ القبائل في مدينة جلال أباد، مما أدى إلى مقتل ١٣ مدنيا وإصابة ١٤ آخرين.

٢٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قامت عناصر مناوئة للحكومة بشن هجومين متعمدين على الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام. ففي ٢٠ كانون الثاني/يناير، فجّر انتحاري من طالبان جهازا متفجرا مرتجلا محمولا على مركبة استهدف حافلة صغيرة تنقل موظفي مؤسسة تولو الإعلامية، مما أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين، بمن فيهم سبعة موظفين من مؤسسة تولو، وإصابة ٢٤ بجروح. وجاء هذا الهجوم عقب تهديد محدد وجهته حركة طالبان في تشرين الأول/أكتوبر إلى مؤسسة تولو ومؤسسات إعلامية أخرى ذكرتها بالاسم، جاعلة منها أهدافا عسكرية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، قُتل صحفي يعمل في مؤسسة وطنية للإذاعة والتلفزيون في مدينة جلال أباد على يد عناصر

مناوئة للحكومة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس غني مرسوما أكد فيه التزامه بحرية التعبير في وسائط الإعلام ووجه فيه تعليمات إلى الوكالات المعنية للتحقيق في الحالات التي تعرض فيها الصحفيون للترهيب أو العنف وإصدار تقارير علنية في هذا الشأن.

٢٧ - وما زال الأطفال يعانون أكثر من غيرهم من جراء النزاع، إذ شكّل الأطفال الثلث من مجموع الإصابات بين المدنيين في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بالتحقق من ٢٦٤ حادثا أدت إلى ٥٦٢ إصابة في صفوف الأطفال (مقتل ١٤٤ طفلا وإصابة ٤١٨ آخرين بجروح). وتسببت الاشتباكات البرية بين أطراف النزاع في أعلى عدد من الضحايا في صفوف الأطفال، إذ بلغ عدد الضحايا ٢٦٢، وكانت مخلفات الحرب من المتفجرات وراء ١٥٨ من الإصابات بين الأطفال، وهو ثاني أعلى رقم. وفي حادثة وقعت في ولاية بغلان في ١ كانون الأول/ديسمبر، قُتل ستة أطفال وشخص بالغ واحد وأصيب ١١ طفلا عند انفجار أحد الأجهزة المتفجرة التي خلفتها الحرب. وكانت الهجمات المركّبة والهجمات الانتحارية ثالث أكبر سبب للإصابات بين الأطفال، إذ أسفرت عن ٤٧ إصابة، يليها التعرض للأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي أسفرت عن ٣١ إصابة بين الأطفال. ووردت تقارير عن تجنيد الأطفال على يد عناصر مناوئة للحكومة في الفترة المشمولة بالتقرير. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من أن عناصر مناوئة للحكومة في ولاية بدخشان قد جندت ١٣ طفلا للخدمة في صفوفها، في حالتين منفصلتين من حالات تجنيد الأطفال. ويمثل ذلك ثلث مجموع حالات تجنيد الأطفال التي تم التحقق منها في عام ٢٠١٥.

٢٨ - وواصلت الحكومة تنفيذ ''خريطة الطريق نحو الامتثال'' الموقَّعة مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ والرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة العمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال في صفوف قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، قامت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي تقودها الحكومة، بإقرار المبادئ التوجيهية الوطنية لتقدير السن بهدف منع تجنيد الأطفال في صفوف قوات الأمن الوطني الأفغانية والتصدي له، وهي خطوة هامة في إطار خطة العمل. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر و ٨ شباط/فبراير، افتتحت وزارة الداخلية وحدتيها الخامسة والسادسة لحماية الأطفال في مزار الشريف وجلال أباد، على التوالي، بعد إنشاء الوحدات الأربع الأولى في عام ٢٠١١. وفي زيارة إلى أفغانستان في الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير، اجتمعت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بالرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله،

ودعت إلى التعجيل بتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١١، وإلى حماية الطابع المدني للمدارس والمستشفيات.

٢٩ - وقامت الحكومة بوضع الصيغة النهائية لخطط تنفيذ ورصد وتقييم خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بهدف إطلاع الوكالات المنفذة على مستوى الولايات على الخطة بحلول منتصف حزيران/يونيه، وهو أحد التزاماتها القصيرة الأجل الواردة في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. وفي عام ٢٠١٥، عقدت الأمم المتحدة دورات تدريبية استفاد منها ١ ٥٢٧ شخصا (٩٠١ منهم من الإناث)، من بينهم طلاب وقادة محليون ومسؤولون في الولايات وأعضاء في المجموعات الشبابية، وتناولت مواضيع تتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبقرار مجلس الأمن ١٣٢٥. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، قامت فرقة عمل حكومية معنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بدعم من الأمم المتحدة، بتقديم تقريرها المؤقت إلى وزارة الخارجية بشأن الخطوات المتخذة منذ صدور التقرير الدوري الأول المقدم في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٣٠ - واتخذت الحكومة خطوات لتعزيز خدمات الحماية لفائدة المرأة. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس غني انطلاق صندوق طارئ للعلاج الطبي للنساء ضحايا العنف، أنشأته وزارة شؤون المرأة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أفادت الحكومة بأن ميزانية الدولة للسنة المالية ١٣٩٥ (٢٠١٦) تتضمن تمويل ست وحدات إضافية لملاحقة قضايا العنف ضد المرأة، مما يرفع العدد الكلي لهذه الوحدات إلى ٢٦ وحدة في جميع أنحاء البلد. وفي غضون ذلك، واصلت الأمم المتحدة دعم مقدمي الخدمات والحوار المتعلق بالسياسات من أجل إنهاء العنف والتمييز ضد المرأة. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، قدمت الأمم المتحدة الدعم التقني للمؤتمر المعني بالإصلاح القانوني المراعي للمنظور الجنساني المعقود في كابل. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، انخفض عدد مراكز حماية المرأة العاملة في أفغانستان من ٢٤ مركزا في عام ٢٠١٤ إلى ٢٣. وتوفر هذه المراكز الحماية والرعاية الصحية والمساعدة القانونية وخدمات الوساطة وغيرها من الخدمات لمن تعرضن للعنف العائلي. ويستفيد أحد عشر مركزا من هذه المراكز من دعم الأمم المتحدة في تسع ولايات.

٣١ - وخلال حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني على الصعيد العالمي، التي تنظم كل سنة والتي امتدت من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، دعمت الأمم المتحدة أنشطة التوعية في جميع أنحاء البلد بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني. ومن الأنشطة التي نفذت في هذا الإطار برامج إذاعية

وحلقات عمل ومسابقات تنافسية تهدف إلى حشد شيوخ القرى والطلاب والمسؤولين الحكوميين والزعماء الدينيين للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات.

٣٢ - وعقب صدور المرسوم التشريعي الرئاسي المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر بشأن الحبس الاحتياطي، الذي تناقض أحكامه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تعد أفغانستان طرفا فيه، واصلت الأمم المتحدة تقديم تحليل قانوني للمرسوم والدعوة إلى تنقيحه من أجل إدراج الضمانات الإجرائية المطلوبة بموجب الدستور الأفغاني والتزامات البلد بموجب القانون الدولي، بما يحول دون استخدام معلومات غير مناسبة لتبرير الاحتجاز التعسفي، ويسمح بمواصلة إجراءات الاستئناف، ويحد من خطر تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية إلى المديرية المركزية للسجون لكفالة أن يقوم حراس وموظفو السجون وأماكن الاحتجاز والموظفون الطبيون بالسجون بالإبلاغ عما يلاحظونه على السجناء من جروح أو علامات بدنية يوجد أساس معقول للاعتقاد بأنها ناجمة عن التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية. وقامت الأمم المتحدة أيضا بدعم وضع إجراءات تشغيل موحدة لكفالة إطلاع الوكالات المعنية بكشف حالات التعذيب والتحقيق فيها ورصدها، وفقا لخطة العمل الوطنية لمناهضة التعذيب، وأحكام الإجراءات الجنائية الواجبة التطبيق.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٣ - ظل النمو الاقتصادي بطيئا إثر عملية الانتقال الأمني والسياسي والاقتصادي التي جرت في عام ٢٠١٤. ففي كانون الثاني/يناير، أعلن صندوق النقد الدولي أن معدل النمو المتوقع في عام ٢٠١٥ قد خُفض للمرة الثانية إلى ١,٥ في المائة، وشدد على ضرورة إدخال إصلاحات فورية وشفافة لتعزيز الثقة في الاقتصاد. وورد في الدراسة الاستقصائية عن الظروف المعيشية في أفغانستان، التي أصدرتها المنظمة الإحصائية المركزية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أن معدلات الفقر زادت من ٣٦ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ إلى ٣٩,١ في المائة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، لتقدم بذلك دليلا إضافيا على ما خلفته العملية الانتقالية من آثار سلبية على اقتصاد أفغانستان. غير أن خطوات التخفيف من حدة التراجع الاقتصادي بدأت بالتنفيذ الأولي للمبادرة التحفيزية التي أعلن عنها الرئيس غني في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وافق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في نيروبي، على انضمام أفغانستان، بشرط التصديق، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٣٤ - واستمرت المباحثات بين صندوق النقد الدولي وحكومة أفغانستان بشأن التقدم المحرز في البرنامج الحالي الخاضع لمراقبة خبراء الصندوق، المقرر أن ينتهي العمل به في شباط/فبراير، وبشأن الخيارات المستقبلية لتعاون الصندوق مع أفغانستان. وأفيد بأن البلد في الطريق الصحيح لبلوغ جميع الأهداف الكمية للبرنامج، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بتحصيل الإيرادات المحلية، على الرغم من أن مستوى الأهداف قد خُفّض ليعكس توقعات النمو المنقحة وحالات التأخير في تنفيذ التدابير الجديدة المتعلقة بالإيرادات. واستمرت المباحثات بين صندوق النقد الدولي ووزارة المالية بشأن الإيرادات المستهدفة في عام ٢٠١٦ المدرجة في ميزانية عام ٢٠١٦. وأفاد صندوق النقد الدولي بإحراز تقدم بدرجات متفاوتة في النقاط المرجعية للإصلاح الهيكلي، بما في ذلك استمرار القلق إزاء هشاشة النظام المصرفي، مع وجود مخاطر مالية كبيرة.

٣٥ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أصدرت الحكومة تقريرا مرحليا عن الالتزامات الواردة في مرفق إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة الذي يحدد النتائج القصيرة الأجل المتوخاة لعام ٢٠١٦. وواصلت الحكومة وشركاؤها في التنمية المباحثات المتعلقة بالتقدم المحرز في الإصلاحات ذات الأولوية في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري المعني بالتنمية، المقرر عقده في بروكسل يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وبدأت المباحثات أيضا بشأن الصلات بين مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المقرر عقده في وارسو ببولندا، يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه، ومؤتمر بروكسل، مع التركيز على الأثر المالي للإنفاق على القطاع الأمني وتعظيم إسهامه في النتائج الإنمائية إلى أقصى حد ممكن. وفي كانون الثاني/يناير، بدأت الحكومة إعداد استراتيجية إنمائية وطنية جديدة لتحل محل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية (٢٠٠٨-٢٠١٣).

٣٦ - وواصلت الحكومة جهودها الرامية إلى نشر الممارسة المتمثلة في الخفارة المجتمعية في أوساط الشرطة الوطنية الأفغانية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنشأت وزارة الداخلية ١٢ وحدة جديدة من وحدات الخفارة المجتمعية في عدة ولايات، مما رفع عددها الإجمالي إلى ٢٠ وحدة في جميع أنحاء البلد، بعد أن أُنشئت أولى هذه الوحدات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت الوزارة دليلا للمشاورات المتعلقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية، وهو دليل قُدم إلى مجلس التطوير المهني لإدماجه في المنهاج الدراسي لمركز التدريب الوطني.

٣٧ - وواصلت الحكومة تعزيز الصلات بين السلطات المركزية ودون الوطنية لتحسين التنسيق بين الوزارات المختصة من جهة، وسلطات الولايات والمقاطعات من جهة أخرى،

من أجل تحسين تقديم الخدمات. ودعا الرئيس غني مجموعات من حكام الولايات إلى حضور جلسات خاصة لمجلس الوزراء لمناقشة المسائل المتعلقة بالأمن والحوكمة والتنمية في الولايات المعنية. وعُقدت الجولتان الثالثة والرابعة من اجتماعات حكام الولايات مع مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي في ٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير. وفي غضون ذلك، زادت ميزانية المديرية المستقلة للحكم المحلي لعام ٢٠١٦ بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ لتصل إلى ٣٩ مليون دولار، والهدف من ذلك أساسا دعم الاحتياجات اللوجستية لسلطات الولايات وتمويل مشاريع للبنية التحتية. غير أن التقدم المحرز في مبادرات حكومية رئيسية أخرى، بما فيها خطط المائة يوم التي اعتمدتها الوزارات المختصة، ظل محدودا خلال العام. واستمر موظفو الخدمة المدنية في مواجهة صعوبات في الوصول إلى أماكن عملهم في ضوء تدهور الحالة الأمنية في العديد من مقاطعات البلد، الأمر الذي أثر سلبا في تقديم الخدمات.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد من عملية تسجيل أصول جميع كبار مسؤولي الدولة، تمشيا مع أحكام الدستور والقانون المتعلق بالإشراف على تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد الإداري. وبدأ المكتب الأعلى أيضا عملية التحقق من الأصول المسجلة لـ ١٦ مسؤولا. وانتهى في ٢٦ شباط/فبراير الأعضاء الدوليون في اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد من زيارة لمدة أسبوعين إلى أفغانستان، اجتمع خلالها أعضاء اللجنة بكبار المسؤولين الحكوميين وبالشركاء المانحين وممثلي المجتمع المدني لتقييم تنفيذ تدابير مكافحة الفساد. وفي كانون الثاني/يناير، أنشأت ولايات بلخ وهرات وقندهار أفرقة عاملة لمكافحة الفساد، تتألف من ممثلي الحكومة والمجالس في الولايات وممثلي المجتمع المدني لدعم عمليات تقييم مدى القابلية للإفساد وتوصيات اللجنة للتصدي للفساد في جميع أنحاء البلد. وفي ١٦ شباط/فبراير، أقال الرئيس غني مستشارا قانونيا بدعوى تورطه في تيسير صفقة عقارية بين وزارة التنمية الحضرية وأحد الأفراد المدانين في فضيحة مصرف كابل.

٣٩ - وأفادت الحكومة بحدوث تحسن في مجال تحصيل الإيرادات. ففي ١٨ كانون الثاني/يناير، أفادت الحكومة بتحقيق وفورات قدرها ١٣٢ مليون دولار في عقود الشراء منذ إنشاء اللجنة الوطنية للمشتريات في شباط/فبراير ٢٠١٥. وشملت الإصلاحات في إدارة الجمارك الأفغانية بدء العمل بسياسة جديدة في مجال الموارد البشرية وإنشاء وحدة لإنفاذ القانون. وفي عام ٢٠١٥، قدمت الأمم المتحدة الدعم اللازم لتحديث ١٥ مكتبا جمركيا في أفغانستان ولتعاون هذه المكاتب مع الدوائر الجمركية في البلدان المجاورة. وأسهمت هذه الخطوات في زيادة الإيرادات الجمركية السنوية من ٧٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

٤٠ - ونُفّذ عدد من المبادرات لتحسين الشفافية في التوظيف واستدامة الخدمة المدنية في الأجل الطويل. ففي ٢ كانون الثاني/يناير، أقرت الجمعية الوطنية المرسوم الرئاسي الذي نقل سلطة تعيين كبار موظفي الخدمة المدنية من اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية إلى الوزارات المعنية، وذلك من أجل تحقيق اللامركزية وتسريع عمليات التعيين. وتحتفظ اللجنة بدور رقابي للحيلولة دون انتهاك القواعد والإجراءات. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، وافق مجلس الوزراء على جدول مرتبات موحد جديد يحقق المواءمة بين المساعدة التقنية المدرجة في الميزانية وتلك المقدمة خارج الميزانية. وقررت الحكومة أيضا تيسير إمكانية اطلاع جميع الوزارات المختصة والكيانات المستقلة على برنامج بناء القدرات لتحقيق النتائج، المدرج في الميزانية، لدعم المزيد من الإصلاحات الشاملة.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٤١ - تدهورت الحالة الإنسانية في عام ٢٠١٥ جراء زيادة حالات التشرد الناجمة عن النزاع في منطقة جغرافية أوسع نطاقا والصعوبة المتزايدة للبيئة التي تعمل فيها الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ففي عام ٢٠١٥، سجَّلت فرقة العمل المعنية بالمشردين داخليا، التي تشارك في رئاستها وزارة شؤون اللاجئين والإعادة إلى الوطن والأمم المتحدة، ٠٠٠ ٣٣٥ شخص مشرد في أفغانستان بسبب النزاع في ٣١ ولاية من مجموع الولايات البالغ عددها ٣٤. وشكل هذا الرقم، وهو من أعلى مستويات التشرد الداخلي المسجلة منذ عام ٢٠٠٢، زيادة بنسبة ٧٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤، مما رفع العدد التقديري للمشردين في أفغانستان إلى أكثر من مليون شخص. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تشرد نحو ٤٠٠ ٧٣ شخص آخرين في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق الجنوبية والشرقية. واستمرت اتجاهات مماثلة في عام ٢٠١٦. وتعزى معظم حالات التشرد إلى انعدام الأمن.

٤٢ - وزاد معدل عودة اللاجئين الأفغان عن طريق برنامج العودة الطوعية للأمم المتحدة زيادة كبيرة في عام ٢٠١٥، إذ أعيد ٤٦٣ ٥٨ لاجئا أفغانيا إلى وطنهم خلال العام، وغالبيتهم من باكستان. وبذلك تكون الزيادة قد بلغت أربعة أضعاف الزيادة المسجلة في عام ٢٠١٤، عندما انخفضت حالات العودة بصورة غير عادية بسبب الشكوك المرتبطة بالانتقال السياسي والأمني. وبالإضافة إلى ذلك، عاد من باكستان ٢٧٩ ١١٩ أفغانيا لا يحملون الوثائق اللازمة، بمن فيهم ٠٤٢ ١٠٠ من العائدين من تلقاء أنفسهم و ٢٣٧ ١٩ من المرحَّلين، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٣٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤. وفي

عام ٢٠١٥، رُحّل من إيران ١٥٤ ١٤٣ أفغانيا لا يحملون الوثائق اللازمة، بمن فيهم عدد صغير من حاملي بطاقات اللاجئين. وعاد من أيران كذلك ٥٩٦ ٢٦٩ شخصا من تلقاء أنفسهم، وجميعهم تقريبا لا يحملون الوثائق اللازمة. وفي حين دعمت المجتمعات المحلية المضيفة العديد من العائدين، فإن العقبات التي اعترضتهم في الحصول على الوثائق والخدمات، إلى جانب قضايا أخرى، قد أثرت سلبا على آفاق إعادة إدماجهم في المجتمع. وفضلت أغلبية العائدين البحث عن فرص كسب العيش في المراكز الحضرية، وإن لم تتمكن من ذلك في المقاطعات المتضررة من النزاع. وللمساعدة في التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجه إعادة إدماج العائدين، دعمت الأمم المتحدة الحكومة في وضع استراتيجية شاملة للعودة الطوعية وإعادة الإدماج وإنشاء فريق عامل معني بإعادة الإدماج.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٥، استمرت أفغانستان في استضافة عدد كبير من اللاجئين من باكستان. وسُجل نحو ٧٤ في المائة من العدد الكلي، الذي يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ في انتظار إعادة التحقق من العدد، في ولاية خوست، في حين سُجل الباقي في ولاية باكتيكا. وجاءت غالبية هؤلاء اللاجئين إلى أفغانستان نتيجة للعمليات العسكرية في ولاية شمال وزيرستان الباكستانية. ووُطّن معظم هؤلاء في مجتمعات محلية مضيفة، وساعدت في ذلك الانتماءات القبلية. وقام الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بتوفير المساعدة الطارئة والحماية الطويلة الأجل، على الرغم مما واجهوه في ذلك من صعوبات بسبب محدودية الموارد.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تباحثت حكومة أفغانستان وشركاؤها في التدابير الممكن اتخاذها للتخفيف من تدفق الأفغان خارج البلد. ففي عام ٢٠١٥، وصل ٠٠٠ ٢١٣ من الأفغان إلى أوروبا عن طريق البحر، وهم يمثلون نسبة ٢١ في المائة من مجموع عدد الوافدين ويمثلون ثاني أكبر فئة سكانية بعد السوريين. وكان نحو ١٣ في المائة منهم قصرا غير مصحوبين بذويهم أو أطفالا انفصلوا عن ذويهم، وهو ما يناهز ضعف العدد المسجل في عام ٢٠١٤. وحتى منتصف شباط/فبراير ٢٠١٦، زادت نسبة الأفغان الوافدين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط لتبلغ ٢٦ في المائة من مجموع الوافدين الجدد. ولمواجهة تزايد أعداد الأفغان الوافدين إلى أوروبا، بدأ العديد من البلدان الأوروبية في ترحيل ملتمسي اللجوء الأفغان الذين رُفضت طلباتهم. فقد أفادت وزارة شؤون اللاجئين والإعادة إلى الوطن بتسجيل ٦٨٦ حالة عودة طوعية و ٢٥٦ حالة إعادة قسرية من بلدان أخرى غير إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان في مطار كابل في عام ٢٠١٥.

٤٥ - وقام الشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتنسيق من الأمم المتحدة، بتطهير ٩٤ حقل ألغام و ١١ ساحة قتال في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، وهو ما أسفر عن إعلان ٣١ مجتمعا محليا في عشر مقاطعات على أنها مجتمعات خالية من الألغام. وفي نهاية الربع الأخير، قُدّر عدد حقول الألغام وساحات القتال المتبقية في أفغانستان بنحو ٣٠٥ ٤ حقول ألغام وساحات قتال، يتضرر منها ٦١٥ ١ مجتمعا محليا في ٢٦٠ مقاطعة. ولمواجهة استخدام الأسلحة المتفجرة في الشمال والشمال الشرقي من أفغانستان في عام ٢٠١٥، أُوفدت إلى هذه المناطق أفرقة للتوعية بمخاطر الأسلحة المتفجرة وللتخلص منها.

٤٦ - ولا تزال تُسجل، ضمن أطر الأمم المتحدة للرصد العالمي، حالات تقييد لوصول المساعدات الإنسانية. فقد سُجّل ما مجموعه ٢٥٥ حادثة ضد المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع ٢٩٤ حادثة في عام ٢٠١٤. وإجمالا، قُتل ٦٦ من العاملين في مجال تقديم المعونة وأُصيب ٩١ بجروح، بالمقارنة مع ٥٧ قتيلا و ٤٧ جريحا خلال السنة السابقة. واختُطف ما مجموعه ١٥٢ من العاملين في مجال تقديم المعونة خلال العام. وفي عام ٢٠١٥، أبلغت أفغانستان عن ٢٠ حالة إصابة بشلل الأطفال، بالمقارنة مع ٢٨ حالة في عام ٢٠١٤. غير أن التحديات الأمنية وصعوبة الوصول إلى المناطق المستهدفة ما زالت تشكل مصدر قلق خاص لحملات التحصين ضد شلل الأطفال. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم يتسن تحصين٨٧٣ ٨٩ طفلا، إذ لم يحصّن ٤٩٣ ١٣ طفلا في ولاية هلمند نتيجة القتال الدائر هناك، ولم يحصّن ٢٨٨ ٧٢ طفلا في ولايتي كنر وننكرهار، حيث حالت عناصر مناوئة للحكومة دون وصول حملات التحصين. واستؤنفت حملات التحصين في قندهار وزابل عقب المفاوضات التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ مع العناصر المناوئة للحكومة.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٥، تم تمويل خطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية بنسبة ٧٠ في المائة. وبلغ التمويل الإنساني الإجمالي ٤٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥، منه مبلغ قدره ٢٩٢,٢ مليون دولار مخصص للأنشطة المتوقعة في إطار خطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية و ٦٦,٦ مليون دولار لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية. واعتُمد ما مجموعه ٥,٨ ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ في منتصف كانون الأول/ديسمبر لدعم الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية للاستجابة للاحتياجات المتصلة بالزلزال الذي وقع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وبيئة ما بعد انتهاء النزاع في الشمال الشرقي من أفغانستان، بما في ذلك رعاية المصابين بصدمات نفسية وتوفير الحصص الغذائية في حالات الطوارئ والإسهام بشكل طارئ في

استعادة المحاصيل الزراعية والماشية لأكثر من ٠٠٠ ٢٢٧ شخص. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، وجهت الحكومة والأمم المتحدة نداء لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ بمبلغ قدره ٣٩٣ مليون دولار بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة لـ ٣,٥ ملايين شخص.

سادسا - مكافحة المخدرات

٤٨ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدرت وزارة مكافحة المخدرات، بدعم تقني من الأمم المتحدة، تقرير المخدرات في أفغانستان لعام ٢٠١٥ الذي يتضمن تحليلا شاملا لحالة المخدرات في أفغانستان. وأبرز هذا التقرير الانخفاض الكبير في زراعة الأفيون وإنتاجه، إلى جانب الزيادات التدريجية في المضبوطات من المخدرات من ٩٦٠ ١١٩ كيلوغراما في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إلى ٠٧٩ ١٢٨كيلوغراما في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وزادت الكميات المضبوطة من الحشيش بنسبة ٨١ في المائة، بينما نقصت الكميات المضبوطة من الهيروين والمورفين والأفيون بنسبة ٣٢ و ٢٥ و ١٤ في المائة، على التوالي. وأشار التقرير إلى أن ما يقدر بنحو ١,٩ إلى ٢,٤ مليون أفغاني بالغ يتعاطون المخدرات، وهو ما يعادل ١٢,٦ في المائة من السكان البالغين وأكثر من ضعف معدل تعاطي المخدرات في العالم. وسلط التقرير الضوء أيضا على القدرة العلاجية المحدودة في أفغانستان، التي ليس لديها سوى ١٢٣ مركزا قادرا على توفير العلاج لنسبة ١٠,٧ في المائة من متعاطي الأفيون والهيروين. وفي الختام، أوصى التقرير باتخاذ تدابير منها تحسين التنسيق بين الوكالات الوطنية لمكافحة المخدرات، وتقديم دعم مستمر لعمليات الإنفاذ والمكافحة والضبط والاعتقال، وزيادة القدرة على توفير العلاج لمتعاطي المخدرات. ولزيادة القدرة العلاجية، قامت وزارة الصحة العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بالتنسيق مع وزارة مكافحة المخدرات، بدعم تقني من الأمم المتحدة، بافتتاح أول مركز كبير في البلد لعلاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم في كابل.

٤٩ - وفي الفترة بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، نفذت سلطات إنفاذ القانون في أفغانستان ٥٧١ عملية لمكافحة المخدرات، أسفرت عن ضبط ما يقرب من ٦٠٧ ١٩٢كيلوغرامات من المخدرات، بما في ذلك١٩٣ ٢ كيلوغراما من الهيروين و ٧٤٩ ٨ كيلوغراما من الأفيون و ٩٧٧ ١ كيلوغراما من المورفين و ١٥,٧ كيلوغراما من الميثامفيتامين و ٦٧٢ ١٨١ كيلوغراما من الحشيش؛ وضبط ٧١٩ ٢٧ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة و ٣٢٧ ١ لترا من السلائف الكيميائية

السائلة؛ واعتقال ٦٢٩ من المشتبه فيهم ومصادرة ١٢٧ مركبة و ٧٨ قطعة من الأسلحة و ٧٨ هاتفا محمولا. وقتُل أثناء هذه العمليات ثلاثة من أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وأصيب تسعة بجروح.

٥٠ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اشتركت حكومة أفغانستان والأمم المتحدة في رئاسة الاجتماع الرفيع المستوى للشركاء من أجل أفغانستان والبلدان المجاورة المعقود في فيينا، حيث عرض وزير مكافحة المخدرات خطة عمل أفغانستان الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى مواجهة خطر المخدرات غير المشروعة. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن استعدادهم لدعم خطة العمل والبرنامج القطري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاص بأفغانستان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، الذي وقعه وزير مكافحة المخدرات والمكتب في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

سابعا - دعم البعثة

٥١ - استنادا إلى تحليل التهديدات الأمنية، عاد موظفو الأمم المتحدة الذين كانوا قد نُقلوا مؤقتا من ولاية فارياب إلى مركز عملهم في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وشرعت البعثة في إنجاز الأعمال اللازمة في مباني المكاتب الجديدة في قندز، في أعقاب الدمار الذي لحق بالمباني السابقة، وذلك لكفالة الامتثال التام للمعايير الأمنية الدنيا للعمل. وأُغلق مكتب البعثة في شبرغان، بولاية جوزجان، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كما كان مقررا له؛ ونُقلت أنشطته إلى المكتب الموجود في مزار الشريف.

ثامنا - ملاحظات

٥٢ - أتمت أفغانستان السنة الأولى من عقد التحول. وخلال هذه الفترة التي شهدت تحديات كبيرة ومتشعبة، طرحت الحكومة جدول أعمال إصلاحي، وعملت جاهدة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وسعت إلى تنشيط عملية السلام وهي تواجه حركة تمرد متزايدة الحدة. بيد أن هذه الجهود لم تنجح في التخفيف بالسرعة اللازمة من أثر العمليات الانتقالية السياسية والاقتصادية والأمنية المتزامنة. وأدى استمرار انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع مستويات التشرد الناجم عن النزاع والإصابات بين المدنيين إلى إلحاق أضرار كبيرة بالسكان وزاد من حدة المعارضة السياسية. وفي عام ٢٠١٦، ثمة حاجة ملحة لأن تحافظ الحكومة على وحدة هدفها وأن تواصل

أفغانستان مسيرتها على طريق الاستقرار والمساءلة وزيادة الاعتماد على الذات. وفي هذا الصدد، أشجع الحكومة على المضي قدما في إجراء التعيينات الرئيسية المتأخرة.

٥٣ - وأرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه أفغانستان مع الصين وباكستان والولايات المتحدة بشأن إنشاء فريق رباعي للتنسيق يعنى بعملية السلام والمصالحة الأفغانية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز احتمالات التوصل إلى عملية للسلام يعد تحقيقها مكونا أساسيا لإحراز تقدم سياسي واقتصادي دائمين في أفغانستان. وللمضي قدما في هذا المسعى الهام، لا بد من بدء المحادثات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. وإني أرحب بتأييد الحكومة لخريطة طريق توضع لهذا الغرض، وأدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في تهيئة بيئة مواتية لقيام مفاوضات مثمرة.

٥٤ - وما زال أثر النزاع على السكان المدنيين يزداد سوءا. ففي عام ٢٠١٥، خلّف النزاع ما يزيد على ٣ ٥٠٠ قتيل من المدنيين، بما في ذلك عدد لا سابق له من الأطفال، وأسفر عن عدد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين هو الأكبر منذ أن بدأت الأمم المتحدة التوثيق المنهجي للخسائر البشرية في عام ٢٠٠٩. وإني أحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمنع الهجمات على المدنيين والبنى التحتية المدنية، وحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي والمرافق الطبية ومرافق المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى الإعراب عن القلق، فقد حان الوقت لكي تبين أطراف النزاع التزامها الفعلي بالحد من الخسائر في صفوف المدنيين. وعليها أن تتخذ إجراءات ملموسة لتحقيق هذا الهدف. وأني أشيد بما يبديه أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية من عزيمة وشجاعة في مواجهة الهجمات المتزايدة، كما أرحب باستمرار الدعم الدولي. ولا بد من إعطاء الأولوية لتعزيز آليات الحد من الخسائر في صفوف المدنيين والمساءلة عنها أثناء عملية التطوير المؤسسي لوكالات الأمن الأفغانية.

٥٥ - وإني أشجع الحكومة على النظر في تنقيح المرسوم التشريعي بشأن الاحتجاز الاحتياطي وفقا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تعد أفغانستان طرفا فيه.

٥٦ - وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق للسلام، فمن المرجح أن تشتد حدة النزاع المسلح خلال الأشهر القادمة. وتشير التقارير إلى التشرذم المتزايد لحركة طالبان الذي زاد من تقلب الوضع الأمني. وإني أشعر بالقلق خاصة إزاء البيانات الصادرة عن حركة طالبان التي اعتبرت عددا من وسائط الإعلام الأفغانية وموظفيها بمثابة أهداف عسكرية، مما يشير إلى انتقال النزاع إلى مجال الإعلام. وقد مثّل قتل حركة طالبان لسبعة إعلاميين بكابل في

٢٠ كانون الثاني/يناير هجوما مباشرا على حرية التعبير يهدف إلى وقف تداول الأفكار والآراء والأخبار. وإني أحث جميع أطراف النزاع على احترام الحق في حرية التعبير وحماية الصحفيين ووسائط الإعلام. وما برح النزاع يؤثر سلبا في قدرة الحكومة والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمجتمعات المحلية على التصدي للأزمات. وإنني أشعر بانزعاج شديد من الاستهداف المتعمد للعاملين في المجال الإنساني والزيادة في أعداد القتلى والجرحى في عام ٢٠١٥. وتؤدي القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى إيذاء عناصر المجتمع الأكثر ضعفا على نحو غير متكافئ، كما تزيد من صعوبة تقديم المساعدة.

٥٧ - وقد حظيت المسائل الانتخابية، بما فيها الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية، باهتمام كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإني أشعر بالتفاؤل حيال التوصيات المقدمة من اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، التي أسهمت في تقدم المناقشات بشأن هذا الموضوع الهام. ومن المهم أن تتوصل الحكومة والجهات السياسية المعنية إلى اتفاق واسع النطاق يكفل توفير دعم واسع لعملية إرساء الديمقراطية في أفغانستان.

٥٨ - ويشكل الانخفاض المتواصل لمعدل النمو الاقتصادي مبعث قلق بالغ. وعلى الرغم من أن التدابير التي اتخذتها الحكومة لزيادة حشد الإيرادات قد حققت بعض النتائج، وهو أمر مشجع، فمن المتوقع أن تستمر الضغوط المالية. ومع بدء الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي والمؤتمر الوزاري المعني بالتنمية المقرر عقدهما في بروكسل في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، على التوالي، فإن من المهم أن تعكس المناقشات ما للإنفاق على القطاع الأمني من أثر مالي على مساهمة الحكومة في مخرجات التنمية. ومن الأهمية بمكان أن تفي الدول الأعضاء بما تعهدت بتقديمه من مساعدة مالية وأمنية خلال عقد التحول لكي تتمكن الحكومة الأفغانية من تنفيذ برنامجها الإصلاحي. فإذا لم تتوافر مستويات مستدامة ويمكن التنبؤ بها من الدعم المقدم من الجهات المانحة في الأجل المتوسط، فإن الآثار المسببة لحالة الضعف التي تعاني منها أفغانستان، والناجمة عن النزاع والفقر والاتجار غير المشروع بالمخدرات، قد تتعاظم وتمتد آثارها إلى المنطقة بأسرها.

٥٩ - ويعد الدعم الذي تقدمه البلدان في المنطقة عاملا بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي في أفغانستان ومعالجة القضايا المشتركة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وقد جسد إعلان إسلام أباد الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الخامس لقلب آسيا، المعقود في إسلام أباد، الالتزام بكفالة بيئة من الثقة في هذا الصدد، وساهم على نحو إيجابي في النهوض بالعلاقات الإقليمية. وإني اشعر بالتفاؤل حيال نوعية ووتيرة التفاعل بين أفغانستان وجاراتها،

وحيال الإعلانات عن مشاريع واقعية منها خطوط الأنابيب والموانئ والربط بواسطة الطرق والسكك الحديدية، والممرات الاقتصادية. فزيادة التعاون بين بلدان المنطقة سيعود على بلدان المنطقة بمكاسب كبيرة.

٦٠ - وإني اشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة الحادة في أعداد المشردين داخليا في عام ٢٠١٥ التي تمثل زيادة بنسبة ٧٨ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤، فضلا عن الزيادة في أعداد العائدين بدون وثائق هوية من باكستان. وتبين هاتان المسألتان الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول مستدامة، بما في ذلك إحراز التقدم في تنفيذ السياسة الوطنية بشأن المشردين داخليا والاستراتيجية الشاملة للعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج. لقد دفع عدم وضوح الرؤية المستقبلية والمخاوف المتصلة بالأمن ٠٠٠ ٢٠٠ أفغاني إلى مغادرة بلدهم في عام ٢٠١٥، وطلب اللجوء في أوروبا بحثا عن فرص جديدة. ولا بد من أن تندرج هذه المسألة في صلب المحادثات بين أفغانستان والبلدان التي يهاجر إليها مواطنوها.

٦١ - وإني إذ أنوه إلى الأهمية المستمرة لدعم العمليات السياسية في أفغانستان ورصد حالة الأمن فيها، أطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة المقرر أن تنتهي في ١٧ أذار/مارس ٢٠١٦، لفترة ١٢ شهرا إضافية. وبذلك أؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة بشراكة مستدامة مع أفغانستان، على النحو المبين في التقرير النهائي للجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأمم المتحدة في أفغانستان الذي قدم إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأود أن أنوه إلى الطريقة الفعالة التي استخدمت فيها الولاية الحالية على مدار عام ٢٠١٥، وبخاصة مهام المساعي الحميدة والتحاور بشأن القضايا الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان والاتساق بين المانحين، فضلا عن توفير الدعم لتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية، وفقا لما طلبته الحكومة. وأهيب أيضا بالدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم اللازم لتمكيننا من مواصلة مشاركتنا والقيام بأنشطتنا في جميع أنحاء البلد.

٦٢ - وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص، نيكولاس هايسوم، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعما لشعب أفغانستان.

المرفق

التقدم المحرز قياسا على النقاط المرجعية

أولا - الأمن

النقطة المرجعية: إقامة مؤسسات وعمليات أمنية أفغانية مستدامة قادرة على كفالة السلام والاستقرار وحماية شعب أفغانستان

مؤشرات التقدّم	المقاييس
زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية والجيش الوطني الذين تلقوا التوجيه والتدريب، ويعملون طبقا لهيكل متفق عليه	• في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بلغ عدد الأفراد في القائمة الرسمية للجيش الوطني الأفغاني ٦٩٤ ١٦٢ فردا، وعدد الأفراد في قائمة القوات الجوية الأفغانية ٩٠٧ ٦ أفراد، أي ما إجماليه ٦٠١ ١٦٩ فردا، وهو عدد يقلّ بمقدار ٣٠٦ ٣٢ أفراد عن العدد النهائي المتوخى بلوغه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، بلغ عدد الأفراد في القائمة الرسمية للشرطة الوطنية الأفغانية ٥٩١ ١٤٤ فردا، وهو عدد يقلّ بمقدار ٤٠٩ ٤٣ أفراد عن العدد النهائي المتوخى بلوغه. • منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تُقَدِّم بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي التدريب والمشورة والمساعدة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. • في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أقرَّت وزارة الداخلية الدليل المتعلق بأنشطة التشاور بين الشرطة والمجتمعات المحلية، الذي جرى تقديمه إلى مجلس التطوير المهني لإدماجه في المنهاج التعليمي لمركز التدريب الوطني. وأُنشئ ما مجموعه ٨٢ مجلسا من مجالس الشرطيات في جميع أنحاء البلد لتوجيه ودعم الاحتياجات التعليمية والتدريبية للنساء الشرطيات.

ثانيا – السلام وإعادة الإدماج والمصالحة

النقطة المرجعية: إجراء الحوار الوطني وتحقيق المشاركة الإقليمية لمواصلة السعي إلى إقامة عمليات بنّاءة وشاملة للجميع تهيئ بيئة سياسية مواتية لإحلال السلام

مؤشرات التقدّم	المقاييس
وضع عمليات وطنية وإقليمية جامعة وتنفيذها من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وإعادة الإدماج والمصالحة	• منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تم إجراء عدد من المحادثات غير الرسمية والرسمية من أجل تعزيز السلام والمصالحة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أبلغ وفدٌ باكستاني، في إطار زيارة إلى كابل بقيادة رئيس أركان الجيش الباكستاني، القادةَ الأفغان بأن حركة طالبان تبدو مستعدة للمشاركة في مفاوضات سلام.
	• شارك ممثلون من المكتب السياسي لحركة طالبان بقطر، يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٥، في اجتماع ”المسار الثاني“ في الدوحة، قطر، الذي نظمه مؤتمر بوغواش للعلوم والشؤون الدولية، وهو اسم شبكة دولية غير حكومية. وحضر الاجتماع أعضاء من المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، ومسؤولون سابقون في الحكومة الأفغانية، وممثلون عن أحزاب المجاهدين سابقا، وقد شاركوا بصفتهم الشخصية في مناقشات بشأن الحوار الوطني وتسوية النزاع في أفغانستان.
	• اجتمع ممثلون عن حكومة أفغانستان وحركة طالبان يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه، في مري، باكستان، لإجراء أول جولة من المناقشات الرسمية. واستضافت حكومة باكستان هذا الاجتماع، الذي حضره أيضا مراقبون عن الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وأُلغي اجتماع المتابعة الذي كان مقررا عقده في ٣١ تموز/يوليه في مري، بعد الإعلان في ٢٩ تموز/يوليه عن وفاة زعيم طالبان الملا عمر.
	• شارك الرئيس أشرف غني يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، على هامش المؤتمر الوزاري الخامس لقلب آسيا المعقود في إسلام أباد في عدد من الاجتماعات التي تهدف إلى إحياء عملية السلام الأفغانية. وأكد شركاء قلب آسيا على دعمهم لاستئناف عملية سلام يقودها الأفغان ويتولّون زمامها. وقد تقرَّر عقد سلسلة من الاجتماعات الرباعية بدءا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ مع ممثلين عن حكومات أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة.
تعزيز قدرة السلطات الأفغانية على جمع معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)	• في عام ٢٠١٥، واصلت الحكومة تقديم معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).
	• في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، وافقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) على إضافة اسم فرد واثنين من الكيانات إلى القائمة المتعلقة بالكيانات والأفراد الخاضعين لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة المنصوص عليها في الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	٢١٦٠ (٢٠١٤). وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وافقت اللجنة على إضافة اسم فرد إلى قائمة لجنة الجزاءات ١٩٨٨ بموجب الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٨٢ (٢٠١٢).
زيادة الدعم الشعبي لعملية السلام، من خلال المشاركة على صعيد المجتمعات المحلية والتفاعل مع المجتمع المدني	• في ١٥ حزيران/يونيه، عقدت مؤسسة النداء الإسلامي لعلماء الدين الأفغان، إلى جانب علماء قندز المستقلين، اجتماعا في إطار دعم جهود السلام والمصالحة في أفغانستان. وشارك في الاجتماع نحو ٤٠٠ من العلماء المستقلين. وعُقد الاجتماع بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.
	• دعا عبد الحكيم مجاهد، رئيس المجلس الأعلى للسلام بالنيابة، في اجتماع مخصص لموضوع ”مستقبل محادثات السلام في أفغانستان“، عُقد في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، في كابل، الحكومة والمجتمع الدولي إلى استئناف محادثات السلام مع جماعات المعارضة المسلحة في أقرب وقت ممكن.

ثالثا - الحوكمة وبناء المؤسسات

النقطة المرجعية: بسط سلطة الحكومة في جميع أنحاء البلد بإنشاء مؤسسات ديمقراطية شرعية خاضعة للمساءلة، وصولاً إلى المستوى المحلي، تكون قادرة على تنفيذ السياسات، وقادرة بصورة متزايدة على البقاء بفضل الإمكانيات الذاتية

مؤشرات التقدّم	المقاييس
زيادة قدرة السلطات الأفغانية والمؤسسات الانتخابية المستقلة على إدارة انتخابات دورية نزيهة وإجرائها، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمشاركة المرأة والحصص التي يكفلها الدستور	• في ٣٠ آب/أغسطس و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، المنشأة في ١٦ تموز/يوليه، إلى الحكومة مجموعتين شاملتين من التوصيات المتعلقة بالإصلاح جرى التوصل إليها بعد التشاور على نطاق واسع. ورحبت الحكومة بالتوصيات المتعلقة بالإصلاح التي تعالج القضايا الأساسية التي يمكن أن تعزز الاستدامة والنزاهة والشمول والشفافية في العملية الانتخابية والمؤسسات الانتخابية. وأنجزت اللجنة ولايتها رسميا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.
	• في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وافقت الحكومة على جميع التوصيات باستثناء ثلاث من التوصيات القصيرة الأجل التي قدمتها اللجنة ضمن المجموعة الأولى من التوصيات. وأصدرت الحكومة مرسومين تشريعيين من أجل تعديل الإطار القانوني للانتخابات وإدماج التغييرات. وفي كانون الأول/ديسمبر، رفض مجلس النواب المرسومين المقدمين إلى البرلمان في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وأُحيل المرسومان إلى مجلس الشيوخ.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	• وافق الرئيس غني، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي بتخصيص ٢٥ في المائة من المقاعد للنساء في مجالس الولايات والمناطق، وهو ما عدّل منحى التغييرات المدخلة في عام ٢٠١٣، التي أسفرت آنذاك عن خفض الحصص إلى ٢٠ في المائة وإلى صفر، على التوالي.
	• بدأ في كانون الأول/ديسمبر تنفيذ جزء من التوصيات القصيرة الأجل الصادرة عن اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، المتعلقة بعملية تعيين لجان جديدة للانتخابات، عن طريق إنشاء اللجنة المعنية بالاختيار، المسؤولة عن ترشيح أعضاء اللجان لتعيينهم من جانب الرئيس.
	• بدءا من حزيران/يونيه ٢٠١٥، جرت تغطية تكاليف تشغيل هيئتي إدارة الانتخابات، أي المفوضية المستقلة للانتخابات، ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة، في إطار الميزانية الوطني. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني إلى المؤسسات الانتخابية، بما يشمل عملية الإصلاح الانتخابي. وقدم البرنامج الدعم إلى دورات تدريبية في مجال المشتريات والموارد البشرية والإدارة المالية، استفادت منها المفوضية المستقلة للانتخابات.
	• في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الحكومة عن استعدادها لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية المؤجلة في النصف الثاني من عام ٢٠١٦.
إنشاء اللجنة المستقلة المشتركة لرصد وتقييم أنشطة مكافحة الفساد ووضع نقاط مرجعية لمكافحة الفساد	• كفلت الحكومة مواصلة اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم أنشطة مكافحة الفساد لدورها الرقابي، بما في ذلك قيام اللجنة برصد تدابير مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية. وفي حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٥، أصدرت لجنة الرصد والتقييم ثلاثة تقييمات تتعلق بـ ''القابلية للفساد''، وتشمل نظام المدفوعات المقدمة إلى أسَر الشهداء وإلى المعوقين من جراء النزاع، وعمليات التحقيق المتعلقة بقانون القضاء على العنف ضد المرأة، وتسجيل الوثائق الرسمية في النظام القضائي.
	• في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أصدرت لجنة الرصد والتقييم تقريرها الثامن من سلسلة التقارير الشاملة التي تصدر كل ستة أشهر. وتضمَّن التقرير تقييما لمستوى الامتثال لجميع التوصيات المقدمة منذ إنشاء لجنة الرصد والتقييم في عام ٢٠١٠، البالغ عددها ٣٨٠ توصية، وقد شمل عيِّنة تزيد على ٣٠ مؤسسة. وأظهر التقييم بأنه في ٧٦ حالة (ما يمثل ٢٠ في المائة من الحالات)، لم تُؤخذ التوصيات بعين الاعتبار على الإطلاق، وفي ١٧٦ حالة (ما يمثل ٤٦ في المائة من الحالات)، تم تنفيذ التوصيات جزئيا فقط، وفي ١٢٨ حالة (ما يمثل ٤٢,٦٦ في المائة من الحالات) تم تنفيذ التوصيات بالكامل. ووفقا للجنة الرصد والتقييم، تُبَيِّن النتائج بوضوح حاجة كبيرة إلى تحسين أداء الحكومة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	• في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت لجنة الرصد والتقييم تقييما يتعلق بالقابلية للفساد في المشروع الوطني لبطاقات الهوية الإلكترونية، الذي جرى التركيز فيه على شواغل كبيرة تتعلق بممارسات استقدام الموظفين والمشتريات. وعلى نحو ما طلب الرئيس غني، أُجري تقييم استجابةً للشواغل التي أثارها أعضاء الجمعية الوطنية والمجتمع المدني.
	• في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أصدرت لجنة الرصد والتقييم استعراضا لبرامج مختارة من برامج المساعدة الخارجية في أفغانستان. ودرس التقرير ١٤ مشروعا من المشاريع الممولة من خمس جهات مانحة مختلفة، والتي تغطي قطاعات متعددة، تشمل بناء الطرق وإصلاح السجون وخدمات الرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية، وذلك بهدف تقديم أمثلة عن التفاوت في فعالية المعونة.
تمكين مؤسسات مكافحة الفساد من الإشراف على نهج في مكافحة الفساد يشمل الحكومة بأكملها	• واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالتعاون مع ممثلي الجهات المانحة، تيسير جهود الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة من خلال عقد اجتماعات شهرية منتظمة، وذلك بهدف دعم الحكومة في تنفيذ تدابير مكافحة الفساد.
	• أصدرت الحكومة، سعيا لتحسين أنشطة مكافحة الفساد، أمرا إداريا للحؤول دون الاضطلاع بالمهام نفسها/تكرار المهام فيما بين مؤسسات مكافحة الفساد، بما يشمل المكتب الأعلى للرقابة، والمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات، ومكتب النائب العام، وكذلك للفصل بين مهام دعم السياسات ومسؤوليات الرصد والرقابة، تهيئةً لإنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد تملك سلطات المقاضاة. غير أن الحكومة اضطرت إلى التراجع عن هذه الخطوة نتيجةً لمسائل تقنية، وبالتالي، أصبحت سلطة التحقيق في قضايا الفساد تكمن لدى النائب العام فحسب. ولا تزال وظيفة النائب العام شاغرة.
	• في عام ٢٠١٥، عمل المكتب الأعلى للرقابة على تعديل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين ووفقا لخطة الحكومة لمكافحة الفساد.
	• واصلت الحكومة سعيها إلى تطوير الصناعات الاستخراجية باعتبارها تتيح فرصا اقتصادية. واستجابةً لطلب قدمته الحكومة في ٨ شباط/فبراير، قدمت الأمم المتحدة الدعم في مجالات وضع السياسات، والقدرات التنظيمية، والمشاورات العامة. وفي اجتماع لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عقد في نيسان/أبريل في برازافيل، جمهورية الكونغو، مُنحت أفغانستان تمديدا قدره ١٨ شهرا بشأن ترشيحها للانضمام إلى المبادرة.
	• اجتمعت الحكومة، في الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه، مع خبراء مكافحة الفساد من بلدين معنَيَيْن بأنشطة الاستعراض لإجراء استعراض إلزامي يتعلق بتنفيذ أفغانستان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
	• تولت الحكومة إدماج جهود مكافحة الفساد. وقد أعدَّت خمس وزارات تعتمد على الإيرادات

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	(المالية، والمناجم والنفط، والتجارة والصناعة، والنقل والطيران المدني، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) خططا لمكافحة الفساد. وأُرسلت الخطط إلى وزارة المالية في أواخر عام ٢٠١٥، وهي حاليا في انتظار صدور الموافقة من مكتب الرئيس. ومن المتوقع إعداد تقارير فصلية بمجرد أن يبدأ التنفيذ بعد الموافقة على الخطط. ومن المتوقع أن تقدم الوزارات الأخرى خططا مماثلة في العام المقبل.
• نشر إقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين سنوياً	وفقا للمادة ١٥٤ من الدستور الأفغاني، وزعت الحكومة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نماذج تسجيل الذمة المالية على الرئيس ونائبَيْ الرئيس والوزراء وأعضاء المحكمة العليا والرئيس التنفيذي للحكومة ونائبيه. وفي وقت إعداد هذا التقرير، امتثل لهذا الشرط جميع كبار المسؤولين، باستثناء مسؤول واحد، وسجلوا الأصول التي يملكونها لدى المكتب الأعلى للرقابة. بدأت عملية التحقق من الأصول في كانون الأول/ديسمبر. ونظرا لدرجة تعقيد هذه الآلية، سيبدأ التحقق من أصول المسؤولين المتبقين في المرحلة المقبلة.
• زيادة قدرة موظفي الخدمة المدنية، على المستوى المركزي ومستوى الولايات والمناطق، على أداء المهام وتوفير الخدمات	في عام ٢٠١٥، أقام معهد الخدمة المدنية عددا من الحلقات الدراسية للتدريب في مجال بناء القدرات المتعلقة بخمس وظائف مشتركة (الإدارة، والحاسوب، واللغة، والموارد البشرية، والشؤون الإدارية/المالية) بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الجمهور. وتلقى التدريب ما مجموعه ٤ ٠٢٣ موظفا من موظفي الخدمة المدنية، بما يشمل ١ ١١٨ امرأة. وجرى تدريب ٢ ٠٨٣ من هؤلاء الموظفين على المستوى المركزي، بينما جرى تدريب ١ ٩٤٠ موظفا آخر على المستوى دون الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٧٠٢ من موظفي الخدمة المدنية، من الفئتين العليا والمتوسطة، تدريبا في مجال الحكم المحلي وتنظيم الشؤون العامة في تايلند وسنغافورة وجمهورية كوريا وماليزيا والهند.
• زيادة الشفافية في تعيينات قطاع الخدمة المدنية وزيادة فعاليتها	أصدر الرئيس مرسوما إداريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ينص على سحب سلطة استقدام الموظفين من اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية. وبدلا من ذلك، يأذن المرسوم للوزارات بإجراء عملية استقدام الموظفين من الفئات العليا في قطاع الخدمة المدنية. ومنذ صدور المرسوم، تتولى الوزارات المعنية شؤون الاستقدام، فيما تواصل لجنة الخدمة المدنية الاضطلاع بأنشطة الرصد والمراقبة في عملية استقدام الموظفين، وبإمكانها أن تعترض على سير العملية برمتها، أو أن توقفها في حال وقوع انتهاكات.
•	تواصلت في عام ٢٠١٥ الجهود المبذولة لكفالة استقدام موظفي الخدمة المدنية على جميع المستويات على أساس الجدارة. ومن خلال تلك العملية، جرى تعيين ٥٨ حاكما آخر من حكام المقاطعات، و ٣٠ مديرا (من الرتبة ٢)، و ٨٠٠ من موظفي الخدمة المدنية (من الدرجات ١-٨). وجرت التعيينات على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال المكتب الرئيسي للمديرية المستقلة للحكم المحلي في كابل، ومكاتبها في الولايات والمناطق.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
تعزيز إصلاحات قطاع الخدمة المدنية باتباع نهج شامل لبناء القدرات والاستفادة من المساعدة التقنية التي تمولها الجهات المانحة	• في ٢٨ حزيران/يونيه، قدم أحمد ضياء مسعود، الممثل الخاص للرئيس المعني بالإصلاحات والحوكمة الرشيدة، تقريره عن الإصلاحات الإدارية المقترحة، إلى جانب توصيات لتعزيز بناء القدرات في مجالات مكافحة الفساد، والمشاركة السياسية، والخدمة المدنية. • في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حثت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية الحكومةَ على وضع الصيغة النهائية لقانون الخدمة المدنية، الذي تمت صياغته قبل عامين وجرى تقديمه إلى وزارة العدل لاستعراضه. ونظرا إلى عدم إحراز أي تقدم منذ ذلك الحين، كلف الرئيسُ، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نائب الرئيس الثاني بتشكيل لجنة لاستعراض مشروع القانون واتخاذ الإجراءات اللازمة لإقراره من جانب مجلس الوزراء والبرلمان. واللجنة الآن بصدد استعراض القانون. • وضعت وزارة المالية دليل التشغيل الجديد لمشروع تنمية القدرات المركزة على تحقيق النتائج، الذي أُعدت صيغته النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. والغرض من وضع الدليل الجديد هو تنشيط عملية تنمية القدرات في مجال المساعدة التقنية التي تمولها الجهات المانحة، وتعزيز خطة الحكومة لإصلاح قطاع الخدمة المدنية.
تنفيذ سياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، ووضع أطر دون وطنية للتنظيم والتمويل والميزانية	• خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت عدة اجتماعات بين وزارتَيْ العدل والتنمية الحضرية وبلدية كابل بشأن القانون المحلي. واتفقت جميع المؤسسات المعنية على تقسيم العمل والأدوار والمسؤوليات. وأُحيل القانون مجددا إلى مجلس الوزراء لمواصلة النظر فيه. • في ٤ آذار/مارس، أصدر الرئيس غني مرسوما يعيد إلى مجالس الولايات سلطاتها الرقابية على الإدارات الحكومية المحلية. وبهذا الإجراء، توقفت حركة الإضراب التي بدأت مجالس الولايات بتنفيذها بعد أن صوَّت مجلس النواب في الجمعية الوطنية تأييدا لإلغاء السلطات الرقابية في ٢٨ كانون الثاني/يناير. • في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وافق مجلس الوزراء على سياسة وضع ميزانيات الولايات بعد انتظار طويل. وتهدف السياسة إلى كفالة أن تقوم عملية وضع ميزانيات الولايات على الشفافية والإنصاف ونمطٍ معروف بشكل يتيح التشاور مع الكيانات التابعة للولايات خلال عملية التخطيط ووضع الميزانية على الصعيد الوطني. • في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قدمت المديرية المستقلة للحكم المحلي تعديلاتها المتعلقة بقانون الإدارة المحلية إلى الجمعية الوطنية. • استعرضت الحكومة الجديدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، سياسة الحكم على الصعيد دون الوطني التي اعتمدتها الحكومة في عام ٢٠١٠. وقُدم مشروع السياسة المنقحة إلى الرئيس والرئيس التنفيذي لاستعراضها والموافقة عليها.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
وضع معايير للحدود الإدارية ونشرها	• تواصل المؤسسات الوطنية والدولية استخدام بيانات الحدود الداخلية لعام ٢٠٠٩ على النحو الذي تنص عليه المديرية المستقلة للحكم المحلي والمكتب الرئيسي للجيوديسيا ورسم الخرائط.
إنشاء بنية تحتية مناسبة تمكن المؤسسات الحكومية من أداء عملها، لا سيما على المستوى دون الوطني	• تم تركيب نُظم للتداول عن بُعد في مقر المديرية المستقلة للحكم المحلي وفي ١٢ مكتبا من مكاتب حكام الولايات. وتعتزم المديرية تجهيز الولايات المتبقية.
إنشاء نظامين قضائي وجنائي لهما مصداقية ويحترمان حقوق الإنسان الواجبة لجميع المواطنين ويدعمانها، ويكون من السهل اللجوء إليهما	• واصل الفريق العامل المعني بالقانون الجنائي، برئاسة وزارة العدل، عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة لاستعراض الأحكام الموضوعية للقانون الجنائي من أجل زيادة وضوحها وإدماج المعايير السائدة للعدالة الدولية وحقوق الإنسان في القانون الجنائي الموضوعي في أفغانستان. • واصل الفريق العامل المعني بقانون الإجراءات الجنائية، برئاسة وزارة العدل، عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة لاستكمال الشروح والملاحظات التوجيهية المراد بها دعم تنفيذ قواعد الإجراءات الجنائية وممارساتها. • أنجزت إدارة العناية والتدقيق التابعة للمحكمة العليا تحقيقاتها في ٦١ قضية فساد خلال عام ٢٠١٥. وكانت القضايا تشمل تهما موجهة إلى ٦ قضاة، و ١١ موظفا قضائيا، و ٤٤ موظفا من مؤسسات أخرى عن محاولات رشوة أو تزوير وثائق قضائية. وأُلقي القبض على جميع الأفراد، البالغ عددهم ٦١ فردا، وأُحيلوا إلى مكتب النائب العام للمحاكمة. • ازداد عدد المحامين المسجلين في نقابة المحامين المستقلة في أفغانستان من ٢ ١٦٧ محاميا في عام ٢٠١٤ إلى ٢ ٦٤٥ محاميا في عام ٢٠١٥. • أظهر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان المنجز في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والمتعلق بالخدمات الصحية في السجون، إحراز بعض التقدم في تنفيذ المعايير الدنيا للأمم المتحدة بشأن معاملة السجناء (قواعد مانديلا) فيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية للسجناء على نحو مماثل لما هو متاح من خدمات صحية للمجتمع ككل. ولكن التقرير أشار إلى ضرورة بذل جهود إضافية من أجل تنفيذ المعايير تنفيذا تاما، ولا سيما بالنسبة للنساء السجينات. • في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، طلب وزير العدل إجراء تقييم شامل لمراكز تأهيل الأحداث الحالية من أجل كفالة الامتثال للقواعد الدنيا للمعاملة وتوفير أسس للإصلاح في المستقبل.

رابعا – حقوق الإنسان

النقطة المرجعية: تحسين احترام حقوق الإنسان للأفغان، تمشيا مع الدستور الأفغاني والقانون الدولي، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين، وحالة النساء والفتيات، وحرية التعبير، والمساءلة على أساس سيادة القانون.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
انخفاض في عدد الحوادث الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة وتخويف المدنيين، من خلال امتثال الجهات الفاعلة المعنية للقانون الدولي	• في عام ٢٠١٥، وثّقت البعثة إصابات في صفوف المدنيين بلغ عددها ٠٠٢ ١١ إصابة (٥٤٥ ٣ قتيلا و ٤٥٧ ٧ جريحا)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤ في المائة في مجموع الإصابات في صفوف المدنيين بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. ويُعزى حوالي ٦٢ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة، و ١٧ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة (قوات الأمن الوطنية الأفغانية (١٤ في المائة) والقوات العسكرية الدولية(٢ في المائة)، والجماعات المسلحة الموالية للحكومة (١ في المائة))، و ١٧ في المائة إلى تبادل إطلاق نار غير محدد المصدر بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها. وتسبب عدد من مخلفات الحرب من المتفجرات التي لم يحدَّد مصدرها في النسبة المتبقية من الإصابات، البالغة ٤ في المائة، وكان الأطفال يمثلون فيها، إلى حد بعيد، أكبر عدد من الضحايا. وظلت الاشتباكات البرية بين العناصر المناوئة للحكومة والقوات الموالية للحكومة تشكل السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين، وقد أسفرت عن وقوع ١٣٧ ٤ إصابة بين المدنيين (١١٦ ١ قتيلا و ٠٢١ ٣ جريحا)، تليها الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وقد أسفرت عن وقوع ٣٦٨ ٢ إصابة بين المدنيين (٧١٣ قتيلا و ٦٥٥ ١ جريحا). • في عام ٢٠١٥، وثّقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي تقودها الأمم المتحدة، إصابات بين الأطفال بلغ عددها ٨٢٩ ٢ إصابة (٧٣٣ قتيلا و ٠٩٦ ٢ جريحا)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٤ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. • واصلت الحكومة تتبع الإصابات في صفوف المدنيين عن طريق الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين في التوحيد (المركز الرئاسي لتنسيق المعلومات سابقا)، وبدأت بوضع سياسة مدنية وطنية للوقاية من وقوع خسائر في الأرواح والتخفيف من الآثار الناجمة عنها. • في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أقرت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بحماية حقوق الطفل المبادئ التوجيهية الوطنية لتقييم الشرائح العمرية على الصعيد الوطني. وتشكل المبادئ التوجيهية جزءا من التزام الحكومة بخطة العمل وخريطة الطريق المتعلقتين بالامتثال. ويمثل اعتماد المبادئ التوجيهية خطوة هامة نحو رفع اسم الشرطة الوطنية الأفغانية من القائمة الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك اسم الشرطة المحلية الأفغانية.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
إذكاء وعي الأفغان بحقوقهم والحكومة بالتزاماتها	• التزمت الحكومة، في إطار خطتها الوطنية للقضاء على التعذيب، بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبإنشاء الآلية الوقائية الوطنية للتصدي للتعذيب المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري للاتفاقية. والتزمت الحكومة أيضا، عملا بالمادة ٢٨ من اتفاقية مناهضة التعذيب، بسحب إعلانها بأنها لا تعترف بسلطة لجنة مناهضة التعذيب لإجراء زيارات إلى مرافق الاحتجاز الأفغانية وتلقي الشكاوى من المحتجزين. غير أن الحكومة لم تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب و لم تسحب إعلانها بموجب المادة ٢٨ من الاتفاقية.
	• في شباط/فبراير، أصدرت البعثة تقريرها العلني الثالث عن معاملة الأشخاص المحتجزين لأسباب مرتبطة بالنزاع الذي يتضمن مجموعة من التوصيات. ورحبت الحكومة بالتقرير وأقرت ما تضمنه من توصيات، وقامت بإصدارها في صيغة خطة وطنية للقضاء على التعذيب في وقت لاحق من شهر شباط/فبراير ٢٠١٥. وشملت الخطة الوطنية عددا من التدابير التشريعية والوقائية والتربوية والتدابير المتخذة في مجال بناء القدرات، وهي ترمي إلى تعزيز المساءلة وكفالة زيادة الفعالية في تنفيذ التزامات أفغانستان بالقضاء على التعذيب بموجب القانون الدولي والقانون المحلي. ومع ذلك، فإن الخطة الوطنية كانت لا تزال تفتقر إلى النقاط المرجعية والأطر الزمنية وقت إعداد هذا التقرير.
	• أصدرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقريرا من ٢٠ صفحة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، إثر الهجوم الذي شنته حركة طالبان على قندز وسيطرتها عليها، في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. ويتناول التقرير انتهاكات حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون المحلي التي وقعت في قندز خلال تلك الفترة. ودعت اللجنة المذكورة أيضا إلى إجراء تحقيقات إضافية عن الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف. ورفضت حركة طالبان نتائج التقرير.
	• شارك ١ ٥٢ شخصا (بمن فيهم ٩٠١ امرأة)، من بينهم طلاب جامعيون، وقادة محليون، وأعضاء من مجالس الولايات ومجالس السلام في الولايات، ومجموعات شبابية من المجتمع المدني إلى الدورات التدريبية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي يُستعان فيها بدليل الهيئة التدريبي المتعلق باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥. وشملت الدورات التدريبية الست عشرة المفاهيم التي تنطوي عليها اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ وقرارات أخرى، من بينها القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠). وبذلك نُظمت ١٦ دورة على امتداد عام ٢٠١٥ في ولايات بغلان (من ٥ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر)، وبلخ (من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير)، ودايكندي (من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر)، وغور (من ١٤ إلى ١٦ ومن ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر)،

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	وكابل (من ١٠ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير)، وقندهار (من ١٠ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير)، وقندز (من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، وسمنكان (من ١٣ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير)، وتخار (من ٥ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر).
	• شاركت سلطات الولايات، وممثلو المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، في حملة الأمم المتحدة بعنوان ''الرجل نصير المرأة''، التي استهلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ست ولايات (بلخ، وباميان، وهرات، وكابل، وقندهار، وننكرهار)، وفي خمس مؤسسات أكاديمية (كابل، وكوهرشاد، ودنيا، والجامعة الأمريكية، ومدرسة المعرفة الثانوية).
تحسين أثر التدابير القانونية والسياساتية ودعمها لمكافحة العنف الموجه ضد النساء والفتيات	• أثمرت الجهود المبذولة من أجل تقديم الدعم التقني وأنشطة الدعوة التي اضطلعت بها البعثة والجهات الفاعلة عن إدراج مجموعة من النواتج الهامة المقرر إنجازها على الأمدين القصير والطويل في مجال حقوق المرأة، فضلا عن المؤشرات ذات الصلة، ضمن ''إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة'' الذي تم اعتماده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.
	• واصلت البعثة العمل على نحو وثيق مع وزارة الداخلية من خلال تقديم الدعم التقني لإنشاء آلية شاملة وقائمة على السرية لتلقي شكاوى الناجيات/الناجين من العنف الجنسي. وقُدم مشروع المفهوم إلى الوزير المعني للموافقة عليه.
	• حصلت الآلية المشتركة بين الوزارات التابعة للجنة تنسيق مراكز حماية المرأة، بدعم من الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، على إعفاء من مكتب الرئيس من إصدار بطاقة الهوية الوطنية وجواز السفر للجهات المتلقية لخدمات مراكز حماية المرأة وأطفالها. إذ يخضع إصدار هذه الوثائق لموافقة أفراد الأسرة الذكور، وهي موافقة لا تكون متاحة في أحيان كثيرة للجهات المتلقية لخدمات مراكز حماية المرأة. ولا يترتب على هذا الإعفاء فوائد فورية للناجيات من العنف الموجه ضد المرأة فحسب، بل يمثل أيضا أول سابقة من نوعها في الإجراءات القانونية التي من شأنها أن تُحدث تغييرات عميقة، في ظل القيود الحالية المفروضة على التنقل من دون موافقة الذكور والمرافقين.
	• نشرت الحكومة تقريرها الثالث على التوالي عن حالة تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة، بدعم من البعثة. ويكرر التقرير تأكيد نتائج التقريرين السابقين، ويوفر معلومات مستكملة عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، مثل توسيع نطاق وحدات الملاحقة القضائية المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة (القائمة في ٢٠ ولاية حتى الآن) وبذل جهود التوعية لدى الزعماء الدينيين، ووضع مقترح لإنشاء محكمة متخصصة رائدة معنية بالقضاء على العنف ضد المرأة في هرات.
	• عينت الحكومة في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه أربع نساء في مناصب وزارية من مجموع بلغ ٢٥ منصبا وزاريا. واختارت أيضا امرأتين أخريين لتولي مهام حاكم ولاية. وقد عُينت إحداهما في وقت لاحق نائبة لحاكم ولاية كابل. ولم تحصل المرشحة التي جرى اقتراح اسمها لشغل منصب في المحكمة العليا على عدد كاف من الأصوات في البرلمان.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	• أصدرت الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ قاعدة تنظيمية بشأن حظر التحرش في الحياة العامة. كما توفر القاعدة حماية من التحرش الجنسي الذي يعوق مشاركة المرأة في الحياة العامة. وتشكل هذه الخطوة أحد الالتزامات التي أعلنتها الحكومة الأفغانية في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة.
	• اعتبارا من عام ٢٠١٥، كان هناك ٢٣ مركزا عاملا من مراكز حماية المرأة، من بينها ١١ مركزا من المراكز التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ولايات بغلان وباميان ودايكندي وجوزجان وكابل وقندهار وكُنر ولغمان وبروان وننكرهار وسمنكان وتخار. ومن خلال هذه المراكز لحماية المرأة، البالغ عددها ١١ مركزا، و ٥ مراكز أخرى للإرشاد الأسَري، تلقت أكثر من ٥٠٠ ٣ امرأة من الناجيات من العنف الحماية، والرعاية الصحية، والمساعدة القانونية، وخدمات الوساطة، والخدمات المنقذة للحياة.
	• في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أقرت وزارة شؤون المرأة قاعدة البيانات الإلكترونية المَعَدَّة في إطار خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان، نتيجةً لأنشطة الدعوة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة. وتُعَدُّ قاعدة البيانات من بين الالتزامات التي أعلنت عنها الحكومة الأفغانية في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، وهي تتيح للجميع البيانات المتعلقة بعدد حالات العنف ضد المرأة، وإمكانية حصرها، ومتابعتها.
تحسين الوعي بالتدابير القانونية والسياساتية ذات الصلة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية، وتقديم الدعم لهذه التدابير	• في عام ٢٠١٥، واصلت البعثة دعم المرحلة الثالثة من مبادرة حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام. وشهدت كابل انعقاد مؤتمر وطني عن هذه المبادرة شكّل بالنسبة لنشطاء المجتمع المدني من جميع أنحاء أفغانستان، الذين شاركوا في المرحلتين الأولى والثانية من الحوار، منتدى لكي يناقشوا بحضور السلطات الحكومية النتائج الرئيسية والتوصيات وخرائط الطريق المتعلقة بإحلال السلام على مستوى الولايات. وقد دُعيت الحكومة إلى دعم أربعة مجالات ذات أولوية تشمل ما يلي: – تعزيز المؤسسات الحكومية المتجاوبة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتصدي لثقافة الإفلات من العقاب ولانتشار الفساد على نطاق واسع؛ – تعزيز المؤسسات الأمنية ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير المشروعة وغيرها من الميليشيات الموالية للحكومة وتجريدها من قدراتها.
	• في عام ٢٠١٥، تم إنشاء ٣٢ لجنة من لجان المجتمع المدني على مستوى الولايات تضم في عضويتها ٣٦٢ (٧٤ في المائة) من الرجال و ١٢٧ (٢٦ في المائة) من النساء. وهدف هذه اللجان هو الدعوة مع السلطات إلى مناصرة خريطة الطريق الوطنية لإحلال السلام، ومناصرة التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن المرحلة الثانية من حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام وفي خرائط الطريق لإحلال السلام على مستوى الولايات.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	• في عام ٢٠١٥، عقدت لجان الدعوة على مستوى الولايات ٢٧٨ اجتماعا في ٣٢ ولاية من أجل تشجيع سلطات الولايات ورؤساء مؤسسات إنفاذ القانون ومسؤولي الأمن ومقدمي الخدمات العامة على إجراء إصلاحات ترمي إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتمت ترجمة ٣٤ من خرائط طريق إحلال السلام على مستوى الولايات إلى لغة داري ولغة الباشتو حتى يتم توزيعها في مطلع سنة ٢٠١٦.
	• أقرت أفغانستان في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥ خطة عملها الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبحلول شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥، كان قد تم إحراز تقدّم كبير في وضع خطة للتنفيذ. وتغطي خطة العمل الوطنية مجالات هامة تتعلق بالنهوض بحقوق المرأة، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق تعزيز آليات المساءلة الرسمية وتنقيح سياسات التقاضي. وقد تصبح خطة العمل، إذا نُفذت بشكل ملائم، أداةً لتعزيز حقوق المرأة والفرص المتاحة أمامها للاحتكام إلى القضاء.
وفاء الحكومة بالتزامات الإبلاغ عن العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان برعاية مجلس حقوق الإنسان	• واصلت وحدة دعم حقوق الإنسان بوزارة العدل تنسيق عملية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تلقتها أفغانستان في عام ٢٠١٤، وكذلك التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان.
	• وضعت وحدة دعم حقوق الإنسان مصفوفة مفصّلة بجميع التوصيات الواردة، وقامت بترجمة هذه التوصيات إلى إجراءات محددة ومؤشرات بشأن التقدم المحرز أو الإنجاز. وبالفعل، فقد أفضت الدعوة بشأن مسائل محددة، من قبيل الاستفادة من الرعاية الصحية أثناء الاحتجاز، إلى تحسينات كبيرة للخدمات الطبية في سجن بوليشاركي.
	• في الفترة من ٧ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٥، نظم أحد خبراء مفوضية حقوق الإنسان دورةً تدريبية مدتها خمسة أيام شارك فيها تسعة أخصائيون من الوحدة، وذلك بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن العدالة وحقوق الإنسان في أفغانستان. وتمثل الهدف من هذا التدريب في بناء قدرات موظفي الوحدة على تلافي النقائص التي تواجهها الوحدة في القدرة على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.
	• ابتداء من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شرعت وحدة دعم حقوق الإنسان في تنفيذ عملية لاستعراض واقتراح تعديلات للقوانين الأفغانية من منظور القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتشمل الصكوك الخاضعة للاستعراض قانون العمل، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة، وقانون الأحداث، وقانون الإجراءات الجنائية. وشرعت الوحدة أيضا في استعراض مؤشرات لقياس تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما تنفيذ التوصيات من جانب وزارة العدل، ووزارة الداخلية، ومكتب المدعي العام، واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، والمديرية الوطنية للأمن، ووزارة شؤون المرأة.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	• امتثالا للملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الأول والثاني لأفغانستان إبان دورتها الخامسة والخمسين في شهر تموز/يوليه ٢٠١٣، قامت فرقة عمل كونتها وزارة الخارجية ووزارة شؤون المرأة ووزارة العدل ووزارة الدفاع والمحكمة العليا واللجنة الانتخابية المستقلة ومكتب المدعي العام بصياغة تقرير مؤقت عن الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيتين ١١ و ٢٣، وتلقت الدعم بهذا الشأن من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقُدِّم التقرير إلى وزارة المالية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لاستعراضه بصورة نهائية قبل تقديمه إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.
	• وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت لجنةٌ مشتركةٌ بين الإدارات توشك على الانتهاء من إعداد التقرير الوطني الثاني إلى لجنة مناهضة التعذيب. وكان أجل هذه التقرير قد حلّ في سنة ١٩٩٦. ومن المنتظر أن تقدّم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وكذا المجتمع المدني، تقاريرهما الخاصة على انفراد.
	• في ٢٢ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥، دشنت وزارة الداخلية في مزار الشريف خامس وحدة لها من وحدات حماية الطفل. وهي أوّل وحدة يتم إنشاؤها منذ عام ٢٠١١، حيث أنشئت الوحدات الأربع الأخرى في المنطقة الغربية من أفغانستان.
زيادة قدرة حكومة أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، باعتبارها المؤسسة الأفغانية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والتزامهما باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها وتعزيزها	• قامت لجنة الدعوة بشأن قضايا باتشا بازي، التي تقودها اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بالاشتراك مع اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة، بصياغة مشروع قانون في عام ٢٠١٥ يحظر ويجرّم ممارسة باتشا بازي التي تنطوي على انتهاك جنسي للفتيان. وقدمت اللجنة مشروع القانون إلى وزارة العدل من أجل استعراضه بصورة نهائية وإقراره من قبل مجلس الوزراء والبرلمان. وقد نُظر في مسألة إدراج هذا المشروع القائم بذاته ضمن التنقيح الأوسع لقانون العقوبات.
	• في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أمر الرئيس بإنشاء لجنة تتألّف من مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لكي ترصد الادعاءات المتعلقة بالإساءة الجنسية للأطفال وتجري تحقيقات بشأنها.
	• واصلت البعثة توعية قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتدريبها على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما على خطة العمل المتعلقة بمنع تجنيد القصر والتزامات الحكومة الأفغانية بخطة الخمس عشرة نقطة ضمن خريطة الطريق لضمان الامتثال. وشملت أوجه التقدّم ما تم في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥، وضمن إطار تنفيذ القانون الذي يجرّم تجنيد الأطفال واستخدامهم، من إقرار للمبادئ التوجيهية الوطنية لتقدير الأعمار حتى تأخذ بها قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

خامسا – التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النقطة المرجعية: وضع سياسات حكومية مدعومة من المجتمع الدولي تعزّز النمو الاقتصادي المستدام وتسهم في الاستقرار بصورة عامة

مؤشرات التقدّم	المقاييس
تصميم البرامج الوطنية ذات الأولوية وتنفيذها بدعم وتأييد دوليين	• في عام ٢٠١٥، قامت مختلف الوزارات، تحت قيادة الرئيس الأفغاني، بإعداد خططها عن المائة يوم من الحوكمة الفعالة والمتجاوبة والخاضعة للمساءلة. وتم تدشين هذه الخطط بعقد مؤتمرات صحفية. وقد أثارت هذه الخطوة تطلّعات الجمهور وأصحاب المصلحة المحليين والدوليين في أن تفضي جهود الحكومة إلى تحسين الحوكمة والمساءلة والشفافية.
	• في ٧ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس عن مبادرة تهدف إلى إبرام عقد اجتماعي بين الحكومة ومواطني البلد، تمشيا مع برنامج الإصلاح الذي عُرض في مؤتمر لندن بشأن أفغانستان. وفي الاجتماع الأول الذي عقدته الحكومة في ٢٣ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس غني تعليماته إلى الوزراء لكي يضعوا استراتيجيات للأيام المئة الأولى من توليهم لمناصبهم. وفي ٢٦ أيار/مايو، أعلن الرئيس غني خلال اجتماع استثنائي للحكومة أنّ الوزارات ستقوم بإطلاق تلك الخطط، وهو ما تم في آب/أغسطس ٢٠١٥.
	• تعمل الحكومة أيضا على متابعة الإصلاحات المقررة لهياكل إدارة التنمية. وهي قد أنشأت في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ستة مجالس إنمائية (مجلس تنمية رأس المال البشري، ومجلس التشييد والهياكل الأساسية، ومجلس الإدارة المالية والاقتصادية، ومجلس التعاون الاقتصادي الإقليمي؛ ومجلس الحوكمة والعدالة، ومجلس إدارة الأراضي والمياه) لكي تشرف على البرامج الوطنية ذات الأولوية الاثني عشر. وقد انعقدت جلسات أربعة من هذه المجالس وهي: المجلس الاقتصادي الأعلى ومجلس تنمية رأس المال البشري والعمالة ومجلس التشييد والهياكل الأساسية ومجلس التعاون الإقليمي.
	• عملا بمشروع المذكرة المفاهيمية التي أعدّها مجلس الأمن الأفغاني ووزارة العدل ومكتب المدّعي العام قبيل انعقاد اجتماع كبار المسؤولين في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أنشأت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر اللجنة المعنية بالبرنامج الوطني لإصلاح القضاء برئاسة مكتب الشؤون الإدارية. وقد عُهد لهذه اللجنة بإجراء تقييم للوزارات.
	• قامت الحكومة بمتابعة الالتزام الذي قطعته في مؤتمر لندن (بموجب خطة ”تحقيق الاعتماد على الذات: الالتزام بالإصلاح والشراكة المتجددة“) بشأن تحقيق التكامل بين البرامج الوطنية ذات الأولوية وتقليل عددها من ٢١ إلى ١٢ برنامجا. وخلال اجتماع كبار المسؤولين المعقود في ٥ أيلول/سبتمبر، التزمت الحكومة بدمج المذكرات المفاهيمية لأربعة من تلك البرامج (هي برنامج ميثاق المواطنين، وبرنامج التنمية الحضرية، وبرنامج التنمية الريفية، وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة) ضمن إطار إنمائي ستقوم الحكومة باستعراضه في النصف الأوّل من عام ٢٠١٦.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
توخي المزيد من العدالة في توزيع المساعدة الإنمائية والنفقات الحكومية في جميع أنحاء أفغانستان	• أقرّ مجلس الوزراء في ٥ تشرين الأول/أكتوبر سياسة الميزنة على مستوى الولايات. وتشجّع هذه السياسة على تركيز مراحل الميزانية المتعلقة بالتخطيط والصياغة والتنفيذ والرصد ضمن حدود إطار قانوني يستجيب لمقتضيات الدستور وسائر القوانين الواجبة التطبيق. ويتمثل موطن تركيز هذه السياسة في استخدام الميزانية الوطنية لتوطيد الحوكمة المحلية بما يمكّن المجتمعات المحلية على صعيد الولايات.
زيادة تحصيل الإيرادات وتحقيق النمو المستدام بالاعتماد على الموارد الأفغانية	• ضمن تحليلات حديثة صدرت قبيل اجتماع مجموعة البنك الدولي لربيع ٢٠١٥، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراجعة تقديرات النمو لعام ٢٠١٤ والنزول بها إلى مستوى ١,٣ في المائة في هذا العام. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أبلغ صندوق النقد الدولي المانحين بأنّه يقدّر حاليا أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود نسبة ١,٥ في المائة، مما يشكل انخفاضا عن التقديرات السابقة التي وضعت هذا النمو في حدود نسبة ٣,٥ في المائة (وتم تعديلها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لتصبح ٢ في المائة). • في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أبلغت الحكومة عن زيادة في إيرادات الجمارك بنسبة ١٧ في المائة منذ شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤، وعن زيادة في تسجيل دافعي الضرائب الجدد بنسبة ٢٤,٥ في المائة. وأحاط صندوق النقد الدولي المانحين علما بأنّ عمليات تحصيل الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٥ كانت قوية إلى حد ما، وذلك رغم النزول بمستوى الأهداف بعد التعديل في التوقعات بشأن النمو وبعد حالات التأخير التي واجهتها السلطات في تنفيذ التدابير الجديدة لتحصيل الإيرادات. وعلى وجه الخصوص، يبدو أن عمليات تحصيل الإيرادات محليا قد حققت الهدف المنشود منها حاليا وهو ١١٤ مليار أفغاني (ما يقرب من ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بأسعار الصرف الحالية)، على أن يتم التأكد من هذا الرقم نهائيا بعد تلقي واستعراض التقارير المالية في كانون الأوّل/ديسمبر. وهذا الإنجاز يعزى بالأساس إلى الإصلاحات التي شهدتها إدارة الإرادات الأفغانية وإدارة الجمارك الأفغانية، وإلى التدابير الجديدة بشأن الإيرادات، والمقبوضات الوحيدة للمتأخرات الضريبية. • عملية إصلاح إدارة المالية العامة متواصلة. وقد تم في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥ تدشين خريطة الطريق الثانية لإدارة المالية العامة، فيما تعمل المديريات على تقديم خطط لتنفيذ خريطة الطريق على مدى خمس سنوات.

سادسا - التعاون الإقليمي

النقطة المرجعية: التنسيق الإقليمي المطرد والفعّال لدعم الرخاء والسلام والاستقرار

مؤشرات التقدّم	المقاييس
تحسين التنسيق بين الهيئات الإقليمية وزيادة الاستثمارات الإقليمية	• في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قام الرئيس غني بزيارة إلى الإمارات العربية المتحدة. وتم التوقيع على ''اتفاق الشراكة الاستراتيجية الدائمة'' في مجالات الأمن والحماية المدنية ومكافحة الإرهاب. وفي يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، زار الرئيس غني تركمانستان حيث ناقش مسائل الطاقة والربط بشبكة النقل على المستوى الإقليمي. وشملت الوثائق الموقَّعة مذكرةَ تفاهم بشأن زيادة تطوير التعاون في مجال الطاقة الكهربائية. وفي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل، زار الرئيس غني جمهورية إيران الإسلامية. واتّفق البلدان على الانخراط في التعاون الاستخباراتي والأمني لمكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير اللازمة لتسجيل جميع الأفغانيين في جمهورية إيران الإسلامية. وزار الرئيس غني الهند في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل حيث تم التوقيع على خمسة اتفاقات. ثم زار كازاخستان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر حيث ناقش التجارة الثنائية والأمن الإقليمي والتعاون على مكافحة الإرهاب. وتم التوقيع بين أفغانستان وكازاخستان على اتفاقين وعلى ثلاث مذكرات تفاهم. وفي ٢٢ كانون الأوّل/ديسمبر، زار الرئيس غني أذربيجان حيث شدد البلدان على الإمكانيات المتاحة في مجال زيادة التعاون، بما في ذلك إقامة طريق عبور يمر من الصين إلى أذربيجان عبر أفغانستان، ووقّعا على مذكرة تفاهم وعلى اتّفاق. وفي ٢٣ و ٢٤ كانون الأوّل/ديسمبر، زار الرئيس غني تركيا. وتعهد رئيس تركيا بمواصلة التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي والتجاري والثقافي مع أفغانستان. • في ٢٦ أيلول/سبتمبر، اشتركت أفغانستان والصين والولايات المتحدة في رئاسة حدث رفيع المستوى عن أفغانستان على هامش انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وأبرز الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله ''استراتيجية أفغانستان الثنائية'' في السعي إلى تحقيق السلام والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للمنطقة. • وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، التقى الرئيس غني برئيس الوزراء الباكستاني، نواز شريف على هامش الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر تغير المناخ) التي عقدت في باريس، وناقشا معا عملية السلام الأفغانية. والتزمت باكستان بالعمل مع أفغانستان ومع الأطراف التي ترغب في المصالحة، وبالتصدي للرافضين للسلام. • في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس أركان الجيش الباكستاني، رحيل شريف، بزيارة إلى أفغانستان. واتّفق الطرفان على العمل لتنشيط محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان وذلك ضمن الإطار الرباعي المكوّن من الصين وأفغانستان وباكستان والولايات المتحدة.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	• في إطار عملية قلب آسيا – إسطنبول التي تشترك أفغانستان في رئاستها، اجتمعت البلدان المشاركة من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة. وفي ٢٧ شباط/فبراير، عقد الفريق التقني الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في مجال البنى التحتية الإقليمية، التابع لعملية قلب آسيا – إسطنبول، اجتماعا في عشق أباد. أما الفريق التقني المعني بتدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب فقد عقد جلسته في ١١ آذار/مارس في أنقرة. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، اتّفق الفريق التقني الإقليمي المعني ببناء تدابير الثقة في مجال مكافحة المخدرات، في اجتماعه المعقود في باكو، على ١٢ من الأنشطة الإقليمية ذات الأولوية لمكافحة المخدرات في عام ٢٠١٥. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، عقد الفريق التقني الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في مجال إدارة الكوارث اجتماعا في إسلام أباد، واتفق على خريطة طريق بشأن تدابير بناء الثقة في هذا المجال. وعقد في دلهي اجتماعان للفريق التقني الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في مجال التبادل التجاري وللفريق التقني الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في مجال فرص التجارة والاستثمار في ١ تشرين الأول/أكتوبر و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الفريق التقني الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في مجال التعليم اجتماعا في طهران. • في ٢٧ أيلول/سبتمبر، عقد كبار المسؤولين في عملية قلب آسيا – إسطنبول اجتماعا على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. ثم عقدوا اجتماعا آخر في إسلام أباد في ٨ كانون الأوّل/ديسمبر. • في ٩ كانون الأوّل/ديسمبر، عُقد في إسلام أباد المؤتمر الوزاري الخامس لقلب آسيا. واشترك الرئيس غني مع رئيس وزراء باكستان في افتتاح هذا المؤتمر. وتضمّن إعلان إسلام أباد لعام ٢٠١٥ دعوةً إلى حركة طالبان في أفغانستان والجماعات المعارضة المسلحة الأخرى لكي تشارك في محادثات السلام مع الحكومة الأفغانية، وشدد على ضرورة توخي نهج تعاوني إقليمي في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب. وعلى هامش المؤتمر، عقد الرئيس غني ورئيس الوزراء شريف جلسة ثنائية، ثم عقدا جلسات ثلاثية ورباعية مع الولايات المتحدة والصين حيث اتفقت الأطراف على العمل معا من أجل استئناف محادثات السلام. • في ١١ آذار/مارس، عقدت اللجنة الثلاثية للإعادة الطوعية إلى الوطن للاجئين الأفغان من باكستان اجتماعها الخامس والعشرين في إسلام أباد، بمشاركة ممثلين لأفغانستان وباكستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واتفقت الأطراف على دعم العودة الطوعية للاجئين وإعادة إدماجهم، مع مراعاة قدرة أفغانستان على استيعابهم. ووافقت باكستان على تسجيل جميع اللاجئين الأفغان غير المسجلين. وتم إنشاء لجنة ثنائية لهذا الغرض تتألف من ستة أعضاء. • في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل، تمكن الفريق العامل المعني بصياغة اتفاق التجارة والعبور الثلاثي بين باكستان وأفغانستان وطاجيكستان من إنهاء مناقشاته في دوشانبي بشأن مشروع الاتفاق. وناقشت الأطراف أيضا آفاق التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة التفضيلية، وإقامة مجالس أعمال مشتركة، والتعاون اللوجستي والإداري عبر الحدود. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وقّعت أفغانستان

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	وباكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان على آخر ما تبقى من الوثائق لتنفيذ مشروع نقل الكهرباء وتجارة الكهرباء بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا. وفي ٩ أيار/مايو، وقّعت أفغانستان وأوزبكستان على اتفاق بروتوكولي بشأن التعاون الثنائي في مجالات التجارة، وهندسة الطاقة، والنقل، والمرور العابر. وفي ١٢ و ١٣ كانون الأوّل/ديسمبر، حضر الرئيس غني في تركمانستان حفل وضع حجر الأساس لمشروع خط الأنابيب بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، بصحبة رئيس تركمانستان ورئيس وزراء باكستان ونائب رئيس الهند. • في ٢٧ آب/أغسطس، قام رئيس تركمانستان بزيارة إلى كابل. ووقعت أفغانستان وتركمانستان على اتفاقين وعلى ثلاث مذكرات تفاهم وبيان مشترك. ووافقت تركمانستان على الزيادة إلى خمسة أضعاف من إمدادات الكهرباء إلى أفغانستان. • في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام نائب رئيس الصين بزيارة إلى أفغانستان. ووقعت أفغانستان والصين على ثلاثة اتفاقات. وفي سياق زيادة الاستثمارات الصينية في الربط بشبكة النقل على المستوى الإقليمي، ولا سيما في مشروع الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان المعلن عنه في أيار/مايو، أعرب نائب الرئيس الصيني عن رغبة بلده في دعم الهياكل الأساسية التي تربط أفغانستان بجيرانها. • في ٤ أيلول/سبتمبر، عُقد في كابل المؤتمر السادس للتعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. وأعاد الرئيس غني في كلمته أمام المؤتمر التأكيد على هدف أفغانستان في أن تصبح ''نقطة التقاء'' للأفكار والناس والسلع. • في ١٧ كانون الأوّل/ديسمبر، أقرّت منظمة التجارة العالمية عضوية أفغانستان في المنظمة. • في ٢٥ كانون الأوّل/ديسمبر، قام رئيس وزراء الهند بزيارة إلى أفغانستان. وشدد البلدان على أهمية الربط بشبكة النقل على المستوى الإقليمي وآفاق التعاون الثلاثي مع جمهورية إيران الإسلامية. • في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد في إسلام أباد الاجتماع العاشر للجنة الاقتصادية المشتركة بين باكستان وأفغانستان. • في ١٩ أيار/مايو، وقّعت أفغانستان في كابل على بروتوكول تعاون مع الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. وفي ٩ و ١٠ تموز/يوليه، شارك الرئيس غني في اجتماع مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون الذي عُقد في روسيا، ودعا إلى وضع استراتيجية إقليمية وحيدة في مجال التصدي للإرهاب والاتجار بالمخدرات. وفي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، حضر الرئيس التنفيذي عبد الله اجتماع مجلس رؤساء حكومات منظمة شنغهاي للتعاون، الذي ناقش السبل الكفيلة بتشجيع النمو والتعاون الاقتصاديين الإقليميين، بما في ذلك مع أفغانستان والدول المراقبة الأخرى. وقدمت أفغانستان طلبا للحصول على العضوية الكاملة في المنظمة.

سابعا – الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي

النقطة المرجعية: دعم المجتمع الدولي المتسق للأولويات الأفغانية ضمن إطار للتنسيق تقوده أفغانستان

مؤشرات التقدّم	المقاييس
زيادة نسبة اتساق المعونة مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والأولويات الحكومية لأفغانستان	• قامت الحكومة باستعراض ثلاث سنوات من الحوارات السنوية للتعاون الإنمائي وذلك من أجل وضع الصيغة النهائية لتقرير التعاون الإنمائي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وسلط التقرير الضوء على مسألة تحديد الصعوبات في تعريف الاتساق ضمن ما يتعلق بمختلف تقديرات نسب الاتّساق بين المانحين والحكومة، وبعملية التوحيد الجارية للبرامج الوطنية ذات الأولوية. وتم وضع خطط لحوارات التعاون الإنمائي في عام ٢٠١٦، التي من المتوقع أن تتناول موضوع تعريف الاتساق عملا بتوصية تقرير التعاون الإنمائي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وتبذل الحكومة حاليا جهودا من أجل وضع صيغة حديثة للاستراتيجية الإنمائية الوطنية، التي من شأنها أن تؤثر، بعد إتمامها واعتمادها، على تقييم الاتساق.
تحسين المساءلة بشأن الشراء والتعاقد باسم الحكومة والمجتمع الدولي	• تم في شهر آذار/مارس ٢٠١٥ إنشاء لجنة المشتريات الوطنية المتوخاة في خطة الإصلاح ”تحقيق الاعتماد على الذات: الالتزام بالإصلاح والشراكة المتجددة“. وتؤكد المعلومات المستكملة عن المنجزات المقررة لإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، التي تم تعميمها في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أنّ لجنة المشتريات الوطنية اعتمدت تسعة من معايير الخدمات وفق قانون المشتريات المعدل لعام ٢٠١٥، وذلك تمشيا مع المنجز المقرَّر رقم ٤ الذي ينص على أن ”تعتمد لجنة المشتريات الوطنية معايير خدمات وفق قانون المشتريات لعام ٢٠٠٩ (بصيغته المعدلة) وتنفذها بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٦“.
	• قدّمت الحكومة عدة تقارير مستكملة عن إنجازات لجنة المشتريات الوطنية في عام ٢٠١٥. وتضمنت هذه المعلومات تقييما كميا للمكاسب التي تحققت في الكفاءة. ووفقا لآخر تحديث في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تم توفير مبلغ ١٣٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بفضل إصلاح منظومة المشتريات، الذي شمل إنشاء لجنة المشتريات الوطنية. وأفادت الحكومة أيضا بأنها قامت في جلسة واحدة عقدتها مؤخرا بإقرار ١٥ عقدا لفائدة وزارة الداخلية بقيمة إجمالية قدرها ١,٢١٦ بليون أفغاني (١٧,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، ووفّرت بذلك مبلغا قدره ٢١٢ مليون أفغاني (٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أفادت الحكومة بأنّ ٣٢ شركة قد استُبعدت في الفترة من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وبأنّ النظر جار في استبعاد ٢٢ شركة أخرى، وذلك في مقابل ٣٥ شركة كانت قد استُبعدت خلال الأشهر الاثنين والأربعين السابقة.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
تعزيز المجلس المشترك للرصد والتنسيق دعما لعملية كابل، وكوسيلة لتيسير الاستعراض المنتظم للتقدم المحرز بشأن الأولويات الأفغانية والالتزامات المتبادلة	• في عام ٢٠١٥، أعادت الحكومة والمانحون، في مناسبات كثيرة، تأكيد دور المجلس المشترك للتنسيق والرصد، بما في ذلك دوره في توطيد توافق الآراء تمهيدا لانعقاد المؤتمر الوزاري المعني بالتنمية في بروكسل في عام ٢٠١٦. وذكرت الحكومة أنّها تعتزم الدعوة إلى عقد جلستين للمجلس المشترك للتنسيق والرصد في عام ٢٠١٦، وذلك في سياق التحضير لانعقاد المؤتمرين الدوليين عن أفغانستان (مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي الذي سيعقد في وارسو في شهر تموز/يوليه، ومؤتمر بروكسل الوزاري المعني بالتنمية). • في ٥ أيلول/سبتمبر، أعادت الحكومة وشركاؤها الدوليون تأكيد شراكتهم الإنمائية، وقاموا بتحديث إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، الذي أصبح يعرف باسم إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. ويعتمد هذا الإطار على خطة الإصلاح الحكومية المعنونة ''تحقيق الاعتماد على الذات'' التي عُرضت في مؤتمر لندن لعام ٢٠١٤، ويتضمّن مرفقا ينص على ٣٧ من المنجزات القصيرة الأجل المقررة لنهاية سنة ٢٠١٦. وسوف تنير هذه المنجزات المقررة، ونسق تقدّم الإصلاحات بصورة عامة، السبيل أمام أعمال التحضير لعقد مؤتمر بروكسل الوزاري المعني بالتنمية في عام ٢٠١٦. • وطيلة عام ٢٠١٥، واصل فريق تنسيق المعونة المكوّن من رؤساء الوكالات المانحة الاجتماع بانتظام، وعقد بشكل متناوب اجتماعات استضافتها البعثة للجهات المانحة دون غيرها، واجتماعات مشتركة بين الجهات المانحة والحكومة استضافتها وزارة المالية. وأتاحت الاجتماعات المنتظمة، التي ترافقت مع اجتماعات عمل لمجموعة فرعية من الجهات المانحة الرئيسية، الدعم لعملية الاستعراض الجارية للتقدم المحرز في مجال التنمية وتنفيذ الالتزامات المتبادلة للحكومة والجهات المانحة. • قام الفريق العامل المشترك المعني بالمجتمع المدني، منذ مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٢، بتمثيل المجتمع المدني الأفغاني في الاجتماعات والمؤتمرات الإنمائية الرفيعة المستوى. وقد أعاد اجتماع كبار المسؤولين المنعقد في ٥ أيلول/سبتمبر التأكيد على دور الفريق العامل في رصد التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات المعونة من خلال التوقيع على ''آلية للتعاون المشترك'' مع المكتب الإداري للرئيس. وقام الفريق العامل المشترك المعني بالمجتمع المدني منذ ذلك التاريخ بتطوير أداة للرصد من أجل تقييم التقدّم المحرز في الوفاء بالالتزامات ضمن إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة.

ثامنا – مكافحة المخدرات

النقطة المرجعية: الاتجاه باستمرار نحو الحد من زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، وإدمان المخدرات

مؤشرات التقدّم	المقاييس
انخفاض معدلات زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات وإدمانها	• شهدت زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان انخفاضا في عام ٢٠١٤، حيث يُقدَّر إجمالي المساحة المزروعة بـ ٠٠٠ ١٨٣ هكتار، أي بنسبة نقصان قدرها ١٩ في المائة عن المساحة التي كانت مزروعة في عام ٢٠١٤ وقدرها ٠٠٠ ٢٢٤ هكتار. وتشير التقديرات إلى أنّ إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٥ كان في حدود ٣٠٠ ٣ طن، أي بنسبة نقصان قدرها ٤٨ في المائة عن الكمية التي تم إنتاجها في عام ٢٠١٤ وقدرها ٤٠٠ ٦ طن. • في عام ٢٠١٥، ارتفعت أسعار الأفيون في جميع مناطق أفغانستان، وهو أمر يعود ربما إلى انخفاض مستوى العرض. ومع ذلك، فقد سجلت قيمة إنتاج الأفيون عند التّسليم في المزارع نقصانا بنسبة ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٥ لتصل إلى ٠,٥٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ما يعادل نسبة ٤ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر لأفغانستان. وكان هذا أدنى مستوى يُسجَّل منذ عام ٢٠٠٩ (من دون تعديل على أساس التضخّم). • ظلّ عدد الولايات الخالية من الخشخاش في أفغانستان هو نفسه تقريبا، أي ١٤ ولاية، وذلك بعد أن فقدت ولاية بلخ مركزها كولاية خالية من الخشخاش. و ٩٧ في المائة من إجمالي زراعة الأفيون في أفغانستان شهدتها المناطق الجنوبية والشرقية والغربية حيث توجد الولايات الأكثر انعداما للأمن. واستأثرت المنطقة الجنوبية بنسبة ٦٦ في المائة من مجموع هذه الزراعة والمنطقة الغربية بنسبة ٢٤ في المائة والمنطقة الشرقية بنسبة ٧ في المائة، وتركّزت الزراعات في ولايات كابيسا وكُنر ولغمان وننكرهار. أما المناطق المتبقية (وهي الشمال والشمال الشرقي والوسط) فقد استأثرت معا بنسبة ٣ في المائة منها. • وفقا للدراسة الاستقصائية الوطنية لعام ٢٠١٥ عن تعاطي المخدرات في أفغانستان، التي تجمع البيانات من المدن والأرياف، هناك ما يقرب من ٢,٩ إلى ٣,٥ مليون من الذكور والإناث والأطفال المتعاطين للمخدرات في أفغانستان. وتشير التقديرات إلى أنّ عدد متعاطي المخدرات البالغين على المستوى الوطني يتراوح بين ١,٩ و ٢,٤ مليون فرد، أي ما نسبته ١٢,٦ في المائة من مجموع السكان البالغين. وهذه النسبة هي ضعف النسبة المسجلة على المستوى العالمي وقدرها ٥,٦ في المائة من السكان البالغين.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	• في عام ٢٠١٥، وسعيا منها إلى معالجة حالات الإدمان على المخدرات المستفحلة في البلد، قامت حكومة أفغانستان بإنشاء خمسة مراكز جديدة للعلاج من المخدرات وبتحسين ١٣ مركزا آخر، وذلك بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن منظمات دولية أخرى.
	• في عام ٢٠١٥، وعقب تنفيذ الخطة الانتقالية، تسلّمت الحكومة ٢٦ مركزا من مراكز العلاج من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن منظمات دولية أخرى. وتتوفر لدى هذه المراكز قدرة سنوية على تقديم العلاج إلى نحو ٠٠٠ ٣٣ شخص. بيد أنّ هذه القدرة لا تتيح فرص الوصول إلى مختلف خدمات العلاج من المخدرات سوى لنسبة ٨ في المائة من مدمني الأفيون والهيروين في البلد.
زيادة الجهود الفعالة الرامية إلى منع التهريب ومكافحته	• في عام ٢٠١٥، قامت سلطات إنفاذ القانون في أفغانستان بتنفيذ ما مجموعه ٦١٧ ٢ عملية من عمليات مكافحة المخدرات، أفضت إلى ضبط ٢٧١ ٥ كيلوغراما من الهيروين، و ١٨٠ ٣٠ كيلوغراما من الأفيون، و ١٣ كيلوغراما من المورفين، و ١٧ كيلوغراما من الميثامفيتامين، و ٨١٧ ١٦٢ كيلوغراما من الحشيش، و ٦٩٩ ١ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٨٦٩ ٣ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وأفضت هذه العمليات أيضا إلى تفكيك ٣ مختبرات لصنع الهيروين ومختبر واحد لصنع الميتامفيتامين. وشملت عمليات الضبط الأخرى مصادرة ٦٢٦ مركبة، و ٤١٧ قطعة سلاح، و ٤٠٧ هواتف محمولة. وتم خلال هذه العمليات اعتقال ٩٣٩ ٢ من المشتبه فيهم، فيما لقي ١٦ فردا من أفراد قوات الأمن الوطنية مصرعهم وأُصيب ١٩ بجروح.
	• أتاح البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدعم الشامل في مجال بناء القدرات وتوخي أفضل الممارسات العملياتية، وقدّم فرصا لربط العلاقات بين الأطراف الفاعلة من أجهزة العدالة الجنائية في المنطقة حتى تتصدى للمخدرات. وفي ٢٠١٥، شمل هذا الدعم تنظيم اجتماع الاستعراض الوزاري لأفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان الذي عُقد في دوشانبي في شهر أيار/مايو. وفي هذا الاجتماع، ناقش المسؤولون عن إنفاذ القانون والمسؤولون القضائيون من هيئات مراقبة المخدرات ووزارات الخارجية ومكاتب المدعين العامين ووحدات الاستخبارات المالية مسائل التعاون القانوني والتعاون في إنفاذ القانون تيسيرا لصياغة استراتيجيات تدعم تخطيط وتنفيذ العمليات من خلال مثول المشتبه فيهم أمام القضاء. وارتأى المشاركون أنّه لا بد من الجمع بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية حتى يتم تعزيز الأثر العام للجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات في المنطقة.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
زيادة الزراعة المشروعة وما يرتبط بها من استثمار لرؤوس الأموال الخاصة في المناطق المستخدمة سابقا لزراعة الخشخاش	• بالإضافة إلى انخفاض زراعة خشخاش الأفيون بنسبة ١٩ في المائة وإنتاج الأفيون بنسبة ٤٨ في المائة، لوحظ تقدّم ملموس في إنتاج المحاصيل المشروعة وإنتاجيتها. وأفادت منظمة الإحصاءات المركزية بأنّ فترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قد شهدت زيادات بنسبة ٤,٩ في المائة و ٥,٠٦ في المائة و ١٢ في المائة في إنتاج الحبوب والخضروات والفواكه الطازجة على التوالي، فيما سجلت الصادرات من الفواكه المجففة ومن السجاد زيادة بنسبة ٤ في المائة و ١٠,١ في المائة تباعا، مقارنة بالفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وتم تصدير نحو من ٤٠ ٠٠٠ طن من الرُّمان من ولاية قندهار الجنوبية إلى بلدان أجنبية بقيمة مالية تزيد على ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. • حضر وزير مكافحة المخدرات المؤتمر الدولي الثاني بشأن التنمية البديلة، وذلك بتيسير من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي إطار التحضير للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ عن مشكلة المخدرات في العالم. وشارك في هذا الحدث مقرّرون للسياسات على مستوى العالم، وخبراء، وعاملون في مجال التنمية، وممثلون للمجتمع المدني من ٢٧ بلدا، وذلك من أجل بحث التنمية البديلة ضمن سياق خطة التنمية العالمية.